الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد حميد بن باديس

كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسييرقسم العلوم التجارية

بعنوان:

دور المبادئ المحاسبية في تجنب الخسارة المالية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

من اعداد الطالب

شادلي محمد امين

تحت اشراف

معارفية طيب

2021-2022

شكر وعرفان

-االحمد لله أوالا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع

-أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى أستاذي ومؤطر ي الفاضل الدكتور معارفية الطيب على التوجيهات والملاحظات القيمة التي أفادني بها طوال إنجاز هذا العمل، وتحفيزه الدائم وتوجيهاته القيمة لي طيلة مشواري الجامعي، حفظك اهلل يا رمز العطاء.

-كما أتقدم بشكري العميق وخالص إمتناني إلى جميع أساتذتي طيلة مشواري الدراسي، وكل أصحاب الفضل العلمي علي، أصحاب الرسالة السامية، فلكم كل الحب والتقدير الاحترام

-كما لا يفوتني أن أشكر كل عمال مكتبة العلوم القتصادية والتجارية وعلوم التسيير علي مساعداتهم.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم ، وعلى اله وصحبه اجمعين ومن تبعهم بالاحسان الى يوم الدين ، وبعد :

الى من لم تتدخر نفسا في تربيتي _ امي الحنونة _

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي _ ابي الصبور (رحمه الله) _

والى اخي و رفيقي الذي لم يدخر جهدا في هذا البحث : شادلي عماد الدين و اخواتي الكريمات كوثر و ندى

الى كل من عملني حرفا في هذه الدنيا الفانية

الى جميع افراد الاسرة التربوية في الجزائر الحرة الابية .

والى كل من ساهم في اتمام هذا البحث خاصة ابنة عمي : شادلي مروة

الى كل هؤلاء و هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

و نسال الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم اتباعا لسنة نبيه الكريم عليه افضل الصلاة والسلام .

الاشكالية :

ماهو دور المبادئ المحاسبية في تجنب الخسارة المالية ؟

الفرضيات:

الفرضية الاولى :

تعرف المبادئ المحاسبة المقبولة عموما على انها الاجراءات ،مبادئ موحدة و الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية المالية .

الفرضية الثانية :

تتضمن المبادئ المحاسبية في ادراج الاصول في ميزانية عمومية .

الفرضية الثالثة :

تتاثر نتيجة اعمال مشروع بتغير المبادئ و المفاهيم المحاسبية المختلفة .

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الاول:المبادئ المحاسبية و دورها في تجنب الخسارة المالية..... 23.1

تمهيد 1

المبحث الاول: ماهي المحاسبة..... 15.2

المطلب الاول:تعريف المحاسبة 5.2

المطلب الثاني:وضائف المحاسبة و اهدافها 7.6

المطلب الثالث:اهمية المحاسبة ..... 15_8

المطلب الرابع:علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاخرى 15

المبحث الثاني: الدورة المحاسبية 23.16

المطلب الاول:مفهوم دورة المحاسبية 16-20

المطلب الثاني:مفهوم الدفاتر المحاسبية و انواعها 23.21

الفصل 2: المحاسبة المالية 29.23

المبحث الاول: المحاسبة المالية..... 29.24

المطلب الاول: ماهي المحاسبة المالية 24

المطلب الثاني:انواع المحاسبة المالية 25

المطلب الثالث:اهمية المحاسبة المالية و اهدافها.....28.25

المطلب الرابع : اساسيات المحاسبة المالية 29.28

المبحث الثاني:الفروض و المبادئ المحاسبية 42.30

المطلب الاول : 31.30

المطلب الثاني:فروض المحاسبة 37.31

المطلب الثالث: اهم المبادئ المحاسبية 41.37

المطلب الرابع:اهمية المبادئ المحاسبية 42.41

المطلب الخامس: اهداف المبادئ المحاسبية 42

المبحث الثالث: الخسارة المالية 47.42

المطلب الاول: تعريف الخسارة المالية 43

المطلب الثاني:اهم خطوات لتجنب الخسارة المالية 47.43

المطلب الثالث: العلاقة بين التكلفة و الاصل و المصروف و الخسارة 47

االجانب التطبيقي : دراسة حالة توزيع مواد البناء مستغانم 71.48

المبحث الاول :عرض عام حول مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم 'EDIMCO'.....55.49

المطلب الاول :تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء 50.49

المطلب الثاني: مهام و الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم 54.51

المطلب الثالث:اهداف لمؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم 55.54

المبحث الثاني :تقييم التدقيق الداخلي و المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم.....63.56

المطلب الاول:المستندات المستخدمة..... 59.56

المطلب الثاني:الية تقييم المعلومات المحاسبية في المؤسسة..... 63.59

المبحث الثالث:واقع التدقيق الداخلي و المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم.....71.63

المطلب الاول:مراحل و محتوى الاستبيان 65.64

المطلب الثاني: تحليل نتائج المعلومات العامة 71.65

خاتمة 73

اختبار صحة الفرضيات 74

ملخص.....75

فهرس الاشكال

الشكل1 خطوات الدورة المحاسبية	17

الشكل 2 **المعادلات لاستخراج راس المال و رباح وخسائر**	***20***
الشكل3 **الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء**	***52***
الشكل4 **كيفيةالتسجيل في يومية المؤسسة**	***60***
الشكل5**قيود عملية ادخال المواد الى المخازن**	***61***
الشكل6**معالجة المبيعات**	***62***
الشكل7 **قيد لعملية التسديد انطلاقا من نسخة وصل الدفع المرسل من قبل قسم الخزينة**	***63***
الشكل8 **عدد الاستمارات الموزعة**	***66***
الشكل9 **توزيع نسبي لافراد العينة حسب الجنس**	***69***
الشكل10 **التوزيع النسبي لافراد العينة حسب السن**	***70***

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1 عدد عمال مؤسسة ". E.DI.M.CO	50
جدول رقم 2 الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	66
جدول رقم 3 مجالات الاجابة على اسئلة الاستبيان و اوزانها	67
جدول رقم 4 معايير تحديد الاتجاه	67
جدول رقم 5 توزيع افراد العينة حسب الجنس	68
جدول رقم 6 توزيع افراد العينة حسب السن	70

مقدمة

مقدمة:

ظهرت الحاجة الى خدمات الوظيفة المحاسبية نتيجة لظروف وعوامل اقتصادية

وقانونية تطورت خلال حقب متعاقبة من الزمن. تتمثل هذه الخدمات في تقديم البيانات الالزمة.

لمعرفة نتائج اعمال الشركات بمختلف احجامها و اشكالها القانونية خلال فترة زمنية معينة لبيان مراكزها المالية في نهاية تلك الفترة

فقد دعت الحاجة، منذ القرن الرابع عشر الميلادي، الى خدمات المحاسبة نتيجة لظهور الفردية كانت سائدة في ذلك الوقت وكان ينظر للمحاسبة على انها اداة لخدمة مالك تلك المستندات الثبوتية لهذه المعاملات.

وفي اواخر القرن التاسع عشر تطور جديد في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية . فقد ادى ظهور الثورة الصناعية الى تغيير الشكل القانوني للشركات الفردية ، اذ تحولت هذه الشركات الى شركات مساهمة فيها الملكية عن االدارة في ظل نظرية الوكالة) ولقد ادى تأسيس الشركات المساهمة الى تعقد العملية االنتاجية وزيادة استخدام عوامل االنتاج)ومن ثم

تعقد الوظيفة االدارية ، الى جانب ذلك ازداد تدخل الدول في الشؤون االقتصادية والمالية

واالجتماعية وذلك لحماية مصالح أألطراف ذات العالقة بالشركات . نتيجة لذلك ظهرت الحاجة

الى الوظيفة المحاسبية ليس بسبب عدها وسيلة للتسجيل والقياس حصرا وإنما تعد كذلك وسيلة

فعالة لخدمة االدارة(Management(عن طريق تزويدها بالبيانات(Information(

الالزمة التي تساعدها في التخطيط والتنفيذ والرقابة ، ومن ثم قياس مدى كفاءتها في تنفيذ

اهداف تأسيس الشركة.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا ازدادت الحاجة الى الوظيفة المحاسبية

لخدمة اطراف عديدة الى جانب خدمة ادارات المنظمات ومالكيها .ففي القرن الماضي ازداد

وتوسع حجم الشركات واصبحت شركات متعددة الجنسيات , وظهرت ظاهرة اندماج هذه

الشركات بعضها مع البعض االخرلتشكيل شركات عالمية احتكارية بغية تالفي حالة المنافسة

فيما بينها ,كذلك ازداد تدخل الدول في شؤون االنتاج واالستهالك والتصدير واالستيراد

الفصل الاول

المبادئ المحاسبية و دورها في تجنب الخسارة المالية

تمهيد

كان للتطورات الاقتصادية دور في الانفتاح المال المحاسبي ضمن التكتلات العالمية, مما ادى الى عولمة المحاسبة بوضع اسس دولية لمهنة المحاسبة تمثلت في انشاء المعاير المحاسبية دولية هدفها توحيد قواعد و اسس المعالجة و الممارسات المحاسبية , فاصبح بذلك لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسالة

فكان للجنة المعايير المحاسبية الدولية دور هام بوضع نظام المحاسبي مالي جديد بحيث ان منذ صدور هذا النضام احتلت المحاسبة مكانة خاصة بالمقارنة ما كانت عليه اذا اصبحت المعلومات المتولدة من المحاسبة المالية تنقسم بقدر مكمعقول من الخصائص النوعية المميزة , فهي تضمن المصداقية ليكون بامكان الوثوق و الاعتماد عليها كما تضمن درجة عالية من الموضوعية و قابلية المقارنة , و اولى النضام المحاسبي المالي اهمية كبيرة الى مستخدمي المعلومة المالية

و لتوضيح الجانب النظري للمبادئ المحاسبية و دورها في تجنب الخسارة المالية ا في تجنب الخسارة المالية قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية

المبحث الأول : ماهية المحاسبة :

تعمل المحاسبة على توفير المعلومات و البيانات التي تظهر النتائج الخاصة بالمؤسسة وتقديمها من خلال قوائم المالية تصدرها المؤسسة لكل اطراف التي لها فائدة من الاطلاع على هذه المعلومات بغية تقديم صورة صادقة و حقيقية عن وضعيتها المالية و نتائجها في فترة معينة تكون عادة تاريخ الدورة المالية لذلك تعتبر المحاسبة التقنية مساعدة في الميدان الاقتصاد و القانون و هناك من يعتبرها علما من العلوم

المطلب الاول تعريف المحاسبة :

هي تسجيل وتبويب المدخلات والعمليات التي تمثل الأحداث الاقتصادية وفق نظام معين، لمعلومات المالية المستخدمة بشكل أساسي من المدراء والمستثمرين والجهات الضريبية ومتخذي القرارات الآخرين، بهدف توزيع الموارد ضمن المؤسسات والشركات أو المنظمات أو الحكومة .تم اشتقاق اسم المحاسبة من استخدام كلمة الحساب مالي.

المحاسبة هي العلم الذي يدرس القياس والإيصال والتفسير للنشاطات المالية وذلك من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية من خلال قوائم مالية تعد عن فترات زمنية محددة (غالبا ربع سنوية). كذلك تعرف المحاسبة بأنها «لغة الأعمال» لأنها تختص بلأنشطة التجارية.

يُمكن تعريف المحاسبة (بالإنجليزية (Accounting :وتعرف لغوياً مصدر للفعل حاسبَ، وتعني ضبط الحسابات وتدقيقها كما يمكن شررح مفهوم المحاسبة بعملية تسجيل المعاملات والإجراءات المالية التي تقوم بها المنشأة التجارية، وتتضمن تلخيصاً وتحليلاً للبيانات المالية الناتجة عن المعاملات التجارية وإعداد التقارير الخاصة بها بطريقة تُمكّن الهيئات الرقابية، والتنظيمية، والدوائر الضريبية من الاطّلاع عليها بشكل دقيق وصحيح، وتُلخص البيانات المالية المستخدمة في المحاسبة جميع العمليات المالية التي تمّت في فترة زمنية محددة وتُبين المركز المالي للمنشأة والتدفقات النقدية فيها

قدمت الهيئات المحاسبية تعريفات فنية للمحاسبة منها على سبيل المثال تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين بأنّ المحاسبة فن تسجيل وتلخيص المعاملات المالية أو المعاملات التي تحتوي على الأقل جزءاً مالياً واحداً وتسجيل نتائج هذه العمليات بطريقة مُعبّرة [1] [1].

[1] كتاب (مبادئ المحاسبة المالية): أ.د احمد محمد نور, طبعة 2009, الدار الجامعية

الفرع الاول نشأة المحاسبة وتطورها

نشأة المحاسبة وتطورت نتيجة عومل اقتصادية وقانونيه مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى طوائف متعددة.

فا لقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى إي منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور لمعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات . وكانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت . فكانت المحاسبة أداه لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر لحاجة صاحب المشروع إلى سجل منظم جميع العمليات التي لا يستطيع أن يعيها بذاكرته والذي يساعده في قياس مسؤوليات الأشخاص القائمين بإدارة أمواله وفي تحديد علاقة المشروع بالغير ممن يتعاملون معه . وفي ظل هذه الظروف المحاسبة المالية التي تهدف إلى تسجيل وتبويب العمليات المالية في مجموعة دفتريه ثم استخراج نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة في خلال فترة معينة وكذلك تحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة . وفي أواخر القرن الثامن عشر ظهرت في الأفق علامات تطور جديد في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعيه ، فظهور الثورة الصناعية أدت إلى تطور الوحدات الإنتاجية والى تكوين شركات المساهمة للقيام باستثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة ، وقد تميزت هذه المشروعات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحددة كما أداة إلى تعقد العملية الإنتاجية وزيادة استخدام عوامل الإنتاج وبتالي إلى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية ،ومع هذا التطور تغيرت النظرة إلى طبيعة وظيفة المحاسبة ولم تعد وسيلة لخدمة أهمية أصحاب المشروع فقط . بل أصبحت أيضا وسيلة لخدمة الإدارة عن طريق تقديم البيانات التفصيلية التي تساعد الإدارة في رسم السياسات المختلفة المتعلقة بأوجه نشاط المشروع والأشراف على تنفيذها والرقابة عليها .ويترتب على ذلك ظهور أهمية محاسبة التكاليف الفعلية والتي تهدف إلى تحديد تكلفة المنتج والرقابة على عناصر التكاليف وتقديم التقارير للمحتويات ألا داريه المختلفة لقياس مدى الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من قيام المشروع.[2]

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وفي خلال القرن العشرين ومع زيادة حجم المشروعات وانتشار ظاهرة اندماج الشركات ، ومع زيادة تدخل الدولة في شؤون الإنتاج والاستهلاك ،ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة ومع زيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم السلع او الخدمات لإشباع رغبات الأفراد اللانهائية والمحافظة على راس المال ونموه ، والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة ومع زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من اجل توجيه أمواله نحو الاستثمارات

[2] عمر حنين تطور الفكر المحاسبي دار الجامعات المصرية 1976

المربحة ، ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدمات الحاسب وأصبحت المحاسبة وسيله لقياس مدى كفاءة الإدارة وبالتالي وسيله لخدمة المجتمع بصفه عامه ، ونرتب على ذلك ظهور فروع متعددة ومختلفة من المحاسبة بعقد مد الإدارة بالبيانات التفصيلية التحليلية اللازمة لخدمة الإدارة من جهة ولقياس مدى كفايتها من جهة أخرى.

ومن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها-:

-1المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية ، ولقد تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة.

-2المحاسبة وسيلة وليست هدفا ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة . فمنها وسيلة لخدمة أل أداره إلى وسيلة لخدمة المجتمع ويجدر الاشاره هنا أن كل مرحله من هذه المراحل ليست بدايل وكل منها لاتحل محل الأخرى التي تسبقها ولكنها في رأي مراحل مكمله لبعضها البعض وتؤدي إلى زيادة مسؤولية المحاسب فعليه أن يقدم البيانات الازمه في الوقت والقالب المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج أليها.

-3أن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور فروع متعددة فمن المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة إلى المحاسبة الاجتماعية وكل من هذه الفروع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج إلى البيانات المحاسبية

الإطار الفكري للمحاسبة الفرع الثاني :

يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة وتقييم الممارسات الم[3]حاسبية والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار في عام 1976 كما يلي:

"يمثل الإطار النظري دستورا ونظاما متماسك من الأهداف والأسس المترابطة التي تؤدي إلى إيجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية ، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة ، والأسس ما هي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة وتهدف إلى المساعدة على اختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة

[3] عمر حنين تطور الفكر المحاسبي دار الجامعات المصرية 1976

وتعتبر المفاهيم من هذا النوع أساسية نظرا لأن المفاهيم الأخرى تنبع منها كما أن تكرار الإشارة إلى تلك المفاهيم تعتبر ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقرير".

إن الإطار الفكري للمحاسبة ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية يهدف إلى التالي:

1- مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.

2- تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.

3- الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية .

4- تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية .

على ضوء ما سبق فإن **عناصر الإطار الفكري للمحاسبة** تتمثل في:

*** قائمة بأهداف القوائم المالية .**

* قائمة بالفروض والمفاهيم النظرية للمحاسبة والتي ترتبط بالفروض البيئية وطبيعة الوحدة المحاسبية.

* قائمة بالمبادئ المحاسبية والموضوعة على أساس الأهداف والفروض والمفاهيم المحاسبية.

* مجموعة متكاملة من الأساليب المحاسبية المشتقة من المبادئ المحاسبية .

إن جميع هذه العناصر تشكل مجموعة مترابطة ولا يجب النظر لأحد عناصرها بمعزل عن العناصر الأخرى وتعتبر مهمة تحديد وتطوير هذه العناصر من أصعب مهام المحاسبة وأكثرها تحديا ومما زاد في تعقيد هذه المهمة هو عدم وضوح ودقة المصطلحات المحاسبية الشائعة في أدبيات المحاسبة والتي أشار إليها Littleton كما يلي:[4][2]

[4] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص51.

المطلب الثاني وضائف المحاسبة واهدافها

الفرع الاول وظائف المحاسبة

للمحاسبة وضائف عدة من بينها:

1. ***الوظيفة القانونية*** جاء القانون التجاري في مادته التاسعة 09 و التي تنص على كل شخص طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية نستخلص من هذه المادة ان مسك الدفاتر المحاسبية عملية الزامية و قانونية . كما ان تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة و كذلك ايضا تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة

2.**الوظيفة التسييرية** ان المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الادارة بالمعلومات المحاسبية و المالية و الاقتصادية الضرورية و هذا من اجل اتخاذ القرارات السليمة و لدقيقة كما تساعد المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية و البشرية التي تحدد نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة خلال الفترة المحاسبية كتصوير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة

الفرع الثاني اهداف المحاسبة

ونظرًا لحاجة المُدراء إلى البيانات المالية الدقيقة من أجل اتخاذ القرارات المُناسبة في وقتها الصحيح، فإنه لا يُمكن للأعمال أن تستغني عن المُحاسبة، فالهدف من المُحاسبة على الرغم من وجود العديد من أنواع المُحاسبة هُو العمل على توفير المعلومات المالية للإدارة والمُستثمرون والدائنون من أجل قياس نشاط الأعمال ومدى نجاحها لذا تُعد عملية جمع المعلومات المالية والإبلاغ عن أدائها والمركز المالي والتدفقات النقدية للأعمال، أحد الأهداف الرئيسة للمُحاسبة حيث إنه وبُمجرد تخزين هذه المعلومات المالية في السجلات المُحاسبية، يتم إعادة تجميعها واستخدامها وفقًا للحاجة المرجُوة منها، وفيما يأتي توضيح للعديد من أهداف المحاسبة منها[5]

إدارة الأموال وتخفيض التكاليف

تتجلى أهمية المُحاسبة من خلال توفير المعلومات المُهمة والبيانات الدقيقة المُرتبطة بأُصول الشركة والأرباح والوضع النقدي لها، حيث إن اتخاذ القرار المُناسب باستخدام هذه البيانات المُحاسبية سيُؤثر على الأعمال إلى حدّ بعيد من خلال التأكد من الربح أو الخسارة في الأعمال على سبيل المثال: تسعى إحدى الشركات لزيادة أرباحها إما من خلال إنشاء مُنشأة جديدة أو من خلال توسيع خط الإنتاج، لذا قبل أن تقوم الإدارة على الاختيار يقوم المُحاسبين على تحليل البيانات المالية وحساب العائد المُتوقع لكلا

[5] حمد نور وأحمد رجب عبدالعال، "المحاسبة الإدارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

الخيارين وتقديم النتائج للإدارة من أجل اتخاذ القرار المُدعم بالتوقعات المالية مما سيُسهم في إدارة الأموال بشكل فعال وتجنب التكاليف الزائدة.

توفير الوقت والجهد:

تعمل المُحاسبة على توفير الوقت والجهد من خلال التحقق من نجاح الأعمال وفقًا للبيانات المالية المُتاحة، ومع التطورات التكنولوجية أصبحت هذه العملية أسهل حيث يُمكن للأفراد وأصحاب الأعمال إدخال إيراداتهم ومصروفاتهم من أجل تتبع مواردهم المالية بطريقةٍ إلكترونية تعمل على التقليل من الأخطاء، فكُل ما يلزمك هُو اختيار البرنامج المُحاسبي الذي سيعمل على توفير الوقت والجهد اللازمين من أجل تتبع مواردك المالية لتجنب الخسارة.

سهولة الوصول للمعلومات:

تتعدد الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية كالدائنين وجامعي الضرائب والمُستثمرين وغيرهم من الجهات المعنية التي تسعى للحُصول على هذه المعلومات، وبصفتك مالكًا لمشروع التجاري فإن هدفك هو إتاحة هذه المعلومات بسهولة، وهذا هُو أحد أهداف المُحاسبة التي تعمل على إتاحة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة

الحصول على الموثوقية العالية :

تُعد المُحاسبة بمثابة لغة المُعاملات التجارية حيث إنه نظرًا لقيود الذاكرة البشرية فإن المُحاسبة تهدف للاحتفاظ بسجل كامل ومنهجي لجميع المُعاملات المالية، وهذا ما يُؤكد على الموثوقية العالية التي تُقدمها المُحاسبة، حيث يقوم المُحاسبون على تسجيل المُعاملات المالية بشكلٍ يومي بحيث يُمكنهم الرُجوع لهذه السجلات من أجل استخدامها في إعداد التقارير المالية اللازمة

إعداد التقارير المالية :

يُعد تجميع المعلومات المالية المُتعلقة بالأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية أحد الأهداف الأساسية للمُحاسبة حيث يُمكن باستخدام هذه البيانات إدارة الأعمال بكفاءة وإعداد التقارير المالية اللازمة، حيث يُمكن إعداد: قوائم الدخل، بيان التدفق النقدي، بيان الأرباح المُحتجزة وغيرها من التقارير المالية التي تحتاجها الأعمال لعدة أهداف، مثل: تحديد الربح المُتوقع من بيع المُنتجات

تغذي احتياجات الاحصاء و المحاسبة الوطنية

تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الاولية للاحصائيين و المحاسبين الوطنيين المكلفين باعداد التقديرات المتعلقة بقتصاد الكلي و تجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية او الوثائق المحاسبية التي تقدمها ادارة الضرائب [6]

[6] أحمد نور وأحمد رجب عبدالعال، "المحاسبة الإدارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

المطلب الثالث اهمية المحاسبة :

تعد المحاسبة عملية تسجيل للمعاملات الماليّة المتعلّقة بالعمل التجاريّ حيث تتضمن عملية المحاسبة تلخيص هذه المعاملات وتحليلها والإبلاغ عنها لوكالات الرقابة والهيئات التنظيميّة وكيانات تحصيل الضرائب وغيرها، وهناك عدّة أنواع للمحاسبة تتراوح بين المراجعة وإعداد الإقرارات الضريبيّة وغيرها، كما يمكن التخصص في أحد هذه المجالات؛ مثل العمل كمحاسب قانونيّ أو محاسب عامّ معتمد أو القيام بأعمال مسك الدفاتر والمحاسبة مثل إدارة الأمور المحاسبيّة لشركة صغيرة أو شركة ضخمة، كما يمكن للمحاسب أيضًا العمل في شركة استشاريّة كبيرة أو مؤسسة غير ربحيّة، وفي هذا المقال سنستعرض الأنواع المختلفة من المحاسبة التي تتمحور حول مجموعة منها؛ المحاسبة الماليّة، المحاسبة الإداريّة، محاسبة التكاليف، محاسبة الضرائب، المحاسبة الحكوميّة، محاسبة التدقيق، المحاسبة الجنائيّة، المحاسبة العامّة، المحاسبة الائتمانيّة، نظم المعلومات المحاسبيّة، محاسبة الصناديق، محاسبة الشركات، وغيرها العديد من الأنواع المختلفة[7]

أولًا: المحاسبة المالية:

تُشير المحاسبة الماليّة إلى الأساليب المستخدمة في تجميع البيانات الماليّة المرحليّة والسنويّة، بحيث تتلخص نتائج جميع الأنشطة الماليّة التي تحدث خلال فترة محاسبيّة في قوائم الميزانيّة العموميّة وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية.(

عمل المحاسب الماليّ

يتمثل عمل المحاسب الماليّ بمجموعة من الأعمال منها:

التعاون مع زملائه في العمل والمديرين لوضع استراتيجيّات تزيد من ربحيّة الشركة.

اتّباع جميع المعاملات الماليّة المسجلة في دفتر الأستاذ.

7 أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، صفحة 6. بتصرّف.

اتّباع البروتوكولات الداخليّة.

المراقبة أو المشاركة في محاسبة دفتر الأستاذ العام.

المراقبة أو المشاركة في الحسابات الدائنة.

المراقبة أو المشاركة في حسابات القبض.

المراقبة أو المشاركة في كشوف المرتبات.

المراقبة أو المشاركة في إدارة المنح.

المراقبة أو المشاركة في الأصول الثابتة.

تسجيل المعاملات المالية السابقة والإبلاغ عنها بدقة.

كما يتطلب هذا النوع من المحاسبة الالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) المحددة للشركات الأمريكيّة ومعايير التقارير الماليّة الدوليّة إذا كانت الشركة تعمل في الخارج بشكل عام.

ثانيًا: المحاسبة الإدارية:

تهدف المحاسبة الإداريّة إلى تزويد الإدارة بالبيانات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات الشركة عالية المستوى، وتستخدم المحاسبة الإدارية الكثير من المعلومات التي تتضمنها المحاسبة الماليّة، لكنَّها تنظمها وتستخدمها بشكل مختلف[8].

عمل المحاسب الإداريّ

يتمثل عمل المحاسب الإداريّ بمجموعة من الأعمال منها:

إنشاء تقارير شهريّة أو ربع سنويّة يمكن لفريق إدارة الشركة استخدامها لاتخاذ الخيارات التشغيليّة.

تضمين العديد من الجوانب الأخرى للمحاسبة؛ بما في ذلك الميزانيّة والتنبؤ والعديد من تقنيات التحليل الماليّ.

[8]أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، صفحة8. بتصرّف

ويتم استخدام ثلاثة أنواع شائعة من المحاسبة الإداريّة وهي الإدارة الاستراتيجيّة، إدارة الأداء وإدارة المخاطر، بحيث يمكن استخدام جميع هذه الأنواع في آن واحد أو استخدام طريقة أو طريقتين فقط بناءً على المعلومات التي ترغب فيها.

ثالثًا: محاسبة التكاليف:

محاسبة التكاليف هي قسم فرعيّ من المحاسبة الإداريّة، فكما تساعد المحاسبة الإداريّة الشركات على اتخاذ قرارات بشأن الإدارة فإنَّ محاسبة التكاليف تساعد الشركات على اتخاذ قرارات بشأن التكلفة، بالإضافة إلى أنَّ لها تأثيرًا على كل من المحاسبة الماليّة والإداريّة.

مبدأ عمل محاسبة التكاليف

يتمثل عمل محاسبة التكاليف بمجموعة من الأعمال منها:

تتبع جميع التكاليف المتغيرة والثابتة من خلال إنشاء وإدارة وتوفير المدخلات وذلك لضمان تطابق الإنتاج مع تكلفة الإنتاج.

توثيق نفقات التصنيع وتقديمها ومراجعتها من قِبل محاسبي التكلفة.

التعاون مع الإدارة لاتخاذ القرارات المستقبليّة بناءً على التوقعات الماليّة والتقدم في التصنيع.

وتختلف طريقة حساب تكاليف المنتج باختلاف الصناعة وباختلاف الأعمال التجاريّة ذات الصلة، وكما تستخدم محاسبة التكاليف في تخصيص التكاليف غير المباشرة للمنتجات أو الخدمات لتحديد تكلفة الوحدة، يمكن أيضًا استخدامها لمعرفة التكلفة الحقيقيّة للموظف، بحيث يمكن تحديد تكلفة توظيفهم مقابل مقدار الأموال التي يجلبونها، وتستخدم هذه الطريقة من أجل الموظفين الذين لديهم إيرادات مرتبطة بأدوارهم مثل؛ موظفي المبيعات أو مقدمي الرعاية الصحيّة[9]

رابعًا: المحاسبة الحكومية:

[9] أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، المرجع السابق

يستخدم هذا النوع من المحاسبة هيكلًا محاسبيًّا مميّزًا لإنتاج وإدارة الأموال التي يتم من خلالها تقديم الخدمات من قِبل جهة حكوميّة، وتخضع المحاسبة الحكومية إلى مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)

مبدأ عمل المحاسبة الحكوميّة:

يكمن الفرق الرئيس بين المحاسبة الحكوميّة والماليّة في أنَّ الهيئات الحكوميّة تستخدم صناديق منفصلةً لتتبع الإيرادات والنفقات، فمثلًا عند إنشاء الحكومة مشروعًا لتحسين الطرق سوف يتم تتبع جميع الإيرادات والمصروفات في صندوق المشاريع الرأسماليّة، وهي طريقة أو أسلوب يستخدم لتقديم تقرير دقيق عن كيفيّة أداء كل صندوق بشكل منفصل من أجل تقديم تقرير كامل عن كيفيّة إنفاق الأموال، وحساب أيّ أموال متبقيّة

الصناديق المستخدمة في المحاسبة الحكومية:

عادةً ما يتم استخدام خمسة صناديق حكوميّة في المحاسبة الحكوميّة، وهذه الصناديق هي

الصندوق العام.

الصندوق الدائم.

صندوق الإيرادات الخاصة.

صندوق المشاريع الرأسماليّة.

صندوق خدمات الديون[10].

خامسًا: محاسبة الضرائب:

وتُستخدم لحساب الضريبة المستحقة بدقة وتقليل المسؤوليّة الضريبيّة وإكمال الإقرارات الضريبية وتقديم نماذج الضرائب في الوقت المناسب؛ وهو أمر ضروريّ للأفراد والشركات والهيئات الحكوميّة والمنظمات غير الربحيّة، وتعتبر مصلحة الضرائب الشخص المسؤول عن تنظيم هذه المحاسبة من خلال

[10] أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، المرجع السابق

قانون الإيرادات الداخليّة(IRC) ، وهي مصممة لضمان اتّباع جميع القواعد واللوائح الضريبيّة الحاليّة من قِبل الشركات والمنظمات غير الربحيّة ودافعي الضرائب الأفراد.

عمل المحاسب الضريبيّ:

يتمثل عمل المحاسب الضريبيّ بمجموعة من الأعمال منها

الدقة عند حساب الالتزامات الضريبيّة لعملائهم والإبلاغ عنها.

المعرفة بقوانين الضرائب المختلفة التي تتغير من سنة إلى أخرى.

إعداد الإقرارات الضريبية:

استخدام المحاسبة الضريبيّة للتخطيط الضريبيّ؛ وذلك لمساعدة الأفراد والشركات على تطوير استراتيجيّة ضريبيّة لتقليل الضرائب المستحقة.

سادسًا: محاسبة التدقيق:

يتمثل هذا النوع من المحاسبة في عمل تحليل خاص للعمليات الماليّة والتأكد من مطابقتها للقوانين والأنظمة المنصوص عليها وتقديم الملاحظات حولها بهدف المحافظة على كفاءة الشركة وفعاليتها، وينقسم التدقيق المحاسبيّ إلى التدقيق الداخليّ والتدقيق الخارجيّ[11].

محاسبة التدقيق الداخلي:

يختص التدقيق الداخليّ في مراجعة وفحص المعاملات المحاسبيّة الداخليّة للشركة، والتي تتمثل في مراقبة أعمال الإدارة والسياسات المتبعة فيها بالإضافة إلى مراقبة أداء الموظفين في الأعمال التجاريّة لمعرفة ما إذا كان هناك احتيال أو هدر للأموال، ومن ثمَّ تقديم النتائج والملاحظات التي يمكن أن تساعد الشركة لتصبح أكثر إنتاجيّة وربحيّة، كما تتوفر شهادات خاصة للمحاسب حتى يصبح مدققًا داخليًّا معتمدًا كشهادة(CIA) ، والتي تطلبها بعض الشركات والمؤسسات من موظفيها

محاسبة التدقيق الخارجي:

التدقيق الخارجيّ هو قيام طرف ثالث موثوق به وليس له صلة بالشركة بالتدقيق المحاسبيّ، حيث يقوم بإجراءات التدقيق للمستندات والمعاملات الماليّة الخاصّة بالشركة ومن ثم يقدم الملاحظات والتقارير التي

[11] أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، المرجع السابق

يتوصل لها لتعمل الشركة على تعديلها، كما يتم إجراء التدقيق الخارجيّ من قبل مدقق معتمد يحمل شهادة(CPA)

سابعًا: المحاسبة الجنائيّة:

تركز المحاسبة الجنائيّة على الشؤون القانونيّة، فهي تقوم بالتأكد من وجود البيانات الماليّة بشكل كامل ومتسلسل، حيث إنَّ بعض البيانات الماليّة قد تكون مفقودةً أو غير متاحة للفحص، لذا يضطر المحاسبون إلى إعادة إنشائها، ويعد الغرض الرئيس من المحاسبة الجنائيّة هو جمع جميع البيانات المتاحة لجميع المعاملات في البيانات الماليّة بشكل دقيق وشامل، ويمثل هذا النوع من المحاسبة المحاسبون الشرعيون للكشف عن القضايا التي تنطوي على الاحتيال والمطالبات والنزاعات.

ثامنًا: المحاسبة العامّة

تشير المحاسبة العامة إلى تقديم خدمات في الاستشارات المحاسبيّة، والقيام بمجموعة من الأعمال كالبحث في البيانات الماليّة للشركات العميلة والأنظمة المحاسبيّة المصاحبة لها للتأكد من أنَّ البيانات الماليّة التي يضعونها تعكس بدقة نتائجهم الماليّة ومركزهم الماليّ[12].

مبدأ عمل المحاسب العامّ:

يتمثل عمل المحاسب العام بمجموعة من الأعمال منها:

الفهم الشامل للإطار المحاسبيّ المطبق لدى الشركة العميلة.

تدقيق جميع المعاملات الماليّة.

المساعدة في الإقرارات الضريبيّة.

التشاور بشأن الإجراءات المصممة لتركيب التكنولوجيا أو برامج الكمبيوتر.

تقديم المشورة القانونيّة.

تاسعًا: نظم المعلومات المحاسبيّة:

ويعرف هذا النوع باسم (AIS) كاختصار، وهي عبارة عن مجموعة من الأنظمة التي تستخدمها الشركة في جمع وتخزين ومعالجة البيانات الماليّة والمحاسبيّة الخاصة بها، بالإضافة إلى ربط الأقسام الإداريّة في

[12] أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، المرجع السابق

الشركة عن طريق هذه الأنظمة والبرامج ليتم تطبيقها وإدارتها بشكل أسهل، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد في إدخال البيانات بشكل يدوي.

مبدأ عمل أنظمة المعلومات المحاسبية:

يتمثل عمل أنظمة المعلومات المحاسبية بمجموعة من الأعمال منها:

مراقبة الإجراءات والأنظمة المحاسبيّة المستخدمة في عملية المحاسبة، وتطويرها وتنفيذها.

مراقبة وإدارة البرمجيات المحاسبيّة المتبعة في الشركة[1][13] .

إدارة وتوجيه موظفي المحاسبة.

عاشرًا: المحاسبة الائتمانية:

يشير هذا النوع من المحاسبة إلى إدارة الممتلكات الائتمانيّة للأفراد والشركات والتعامل مع أيّ حسابات وأنشطة تتعلّق بحراستها أو حمايتها والمحافظة عليها من الإفلاس، ومن الأمثلة على المحاسبة الائتمانيّة؛ محاسبة العقارات ومحاسبة الاستئمان.

الحادي عشر: محاسبة الصندوق:

يتمثل مبدأ هذا النوع من المحاسبة في مراقبة وتتبع الأموال والموارد المستخدمة من وإلى الصندوق وفي معرفة وتحديد مصادر جلبها وإنفاقها، وتستخدم محاسبة الصندوق في الشركات والمؤسسات غير الربحيّة بهدف اتخاذ قرارات حول كيفيّة استخدام الموارد المتاحة، ولإبلاغ الجهات المسؤولة عن مدى جودة الحفاظ على هذه الموارد، كما يمكن للشركات التي تهدف إلى الربح أيضًا استخدام محاسبة الصندوق لتحديد مدى قدرة الشركة على استخدامها للنقد بالطريقة التي حددتها مسبقًا.

علاقة المحاسبة بالقوائم المالية؟

تعتبر القوائم المالية باعتبارها معلومات مالية دالة على وضع المؤسسة من مخرجات النظام المحاسبي، ونتيجة لتبويب وتحليل البيانات المالية، مما يجعل القوائم المالية أقرب لمرحلة الفهم واتخاذ القرارات عن كونها مجرد بيانات مالية لا تدل على اتجاه محدد.

[13] [13] أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، المرجع السابق

ومن أنواع الحسابات المستخدمة في المحاسبة بشكل عام وفي القوائم المالية[14]:

الحسابات الحقيقية: وتشمل عناصر المركز المالي؛ أصول، خصوم، حقوق ملكية.

الحسابات الاسمية: وهي عناصر قائمة الدخل؛ المصروفات والإيرادات

المطلب الرابع علاقة علم المحاسبة بالعلوم الأخرى :

تستمد العلوم الاجتماعية معطياتها من بعضها البعض وتقدم لبعضها مزيداً من المعلومات خدمة لتحقيق مصلحة المجتمع ، ومن فروع المعرفة التي ترتبط بالمحاسبة فتأخذ منها وتعطيها :

القانون Law: يستمد النظام المحاسبي وضعيته القانونية من نصوص القانون حيث تخضع الشركات في أعمالها لقانون الشركات الأردني ، كما أن الدفاتر والسجلات المحاسبية تخضع لشروط يحددها القانون السائد في الدولة حتى تكون حجة

للمشروع وعليه ، والمحاسب لا يستطيع القيام بأعماله ما لم يكن مطلعة على القوانين التي تحكم علاقته بالمشروع وعلاقة المشروع بالآخرين ، ومن أمثلة القوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة : قانون الضرائب ، قانون التجارة، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية ، قانون البنوك .

ب- إدارة الأعمال Administration Business : أشرنا سابقاً إلى أن من فروع المحاسبة : المحاسبة الإدارية والتي تخدم إدارة المشروع في اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات المستقبلية ، فالمحاسبة وسيلة لخدمة الإدارة ، والإدارة العقلانية الرشيدة لا تأخذ قراراً دون توفير بيانات محاسبية حول ذلك القرار ، لذلك يمكن القول بأن المحاسبة والإدارة علمان مكملان لبعضهما البعض .

ج- الاقتصاد Economic : يرى رجال الاقتصاد أن على عاتقهم تقع مسئولية تحديد سعر السلع في السوق نتيجة تفاعل الطلب والعرض ، ولسنا نخالف هذا الرأي غير أننا نرى أن نقطة الإنطلاق هي الرجوع للسجلات المحاسبية التكاليفية لمعرفة تكلفة السلعة ثم تحديد السعر بما يغطي التكلفة ويحقق هامشاً ربحياً للمشروع ، كما أن الاقتصاد يبحث في أمور المنفعة والأسعار والتضخم وأمور أخرى وجميعها تتأثر معطيات المحاسبة عند وضع الخطط التنموية.

[14] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، ألردن،،

د- الإحصاء Statistics: يشترك علم المحاسبة والإحصاء في قيامهما بجمع البيانات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج بعض النتائج من خلالها ، كمايتفقان في تسجيل القوائم المالية بشكل مقارن لاستخراج التغيرات التي طرأت من عام لآخر ولمعرفة اتجاه هذا التغيير .

ولسنا نغالي إن قلنا أن المحاسبة ترتبط بعلوم أخرى كعلم الرياضيات، حيث تستمد المحاسبة أرقامها من علم الرياضيات كما أن جزءاً من عمل المحاسب هو عمل حسابي مأخوذ من علم الرياضيات ، وهناك ارتباطبين المحاسبة وعلم الكيمياء فكما سنلاحظ فيما بعد أن معادلة الميزانية في المحاسبة مستمدة من توازن المعادلات الكيميائية ففي علم الكيمياء يجب أن تكون المدخلات في الجانب الأيسر من المعادلة مساوية للمخرجات في الجانب الايمن من المعادلة وكذلك المحاسبة فيجب ان تكون الأصول في الجانب الايمن من الميزانية مساوية للالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الايسر من الميزانية

المبحث الثاني الدورة المحاسبية :

المطلب الاول مفهوم الدورة المحاسبية :

مفهوم الدورة المحاسبية: هي مجموعة من الإجراءات أو الخطوات المتتابعة التي يقوم بها أو يتبعها المحاسب حتى يتمم أو يكمل عملية المحاسبة. والجدير بالذكر أن هذه الخطوات مترابطة بشكل متكامل بحيث تعتمد كل خطوة على الخطوة السابقة لها وفى نفس الوقت تكون بمثابة تمهيد للخطوة التالية.
والشكل آلتي يبين خطوات الدورة المحاسبية:[15]

[15] كتاب محاسبة الشركات . الدكتور الحدرب 'الاردن رقم الايداع {2009/9/4088}

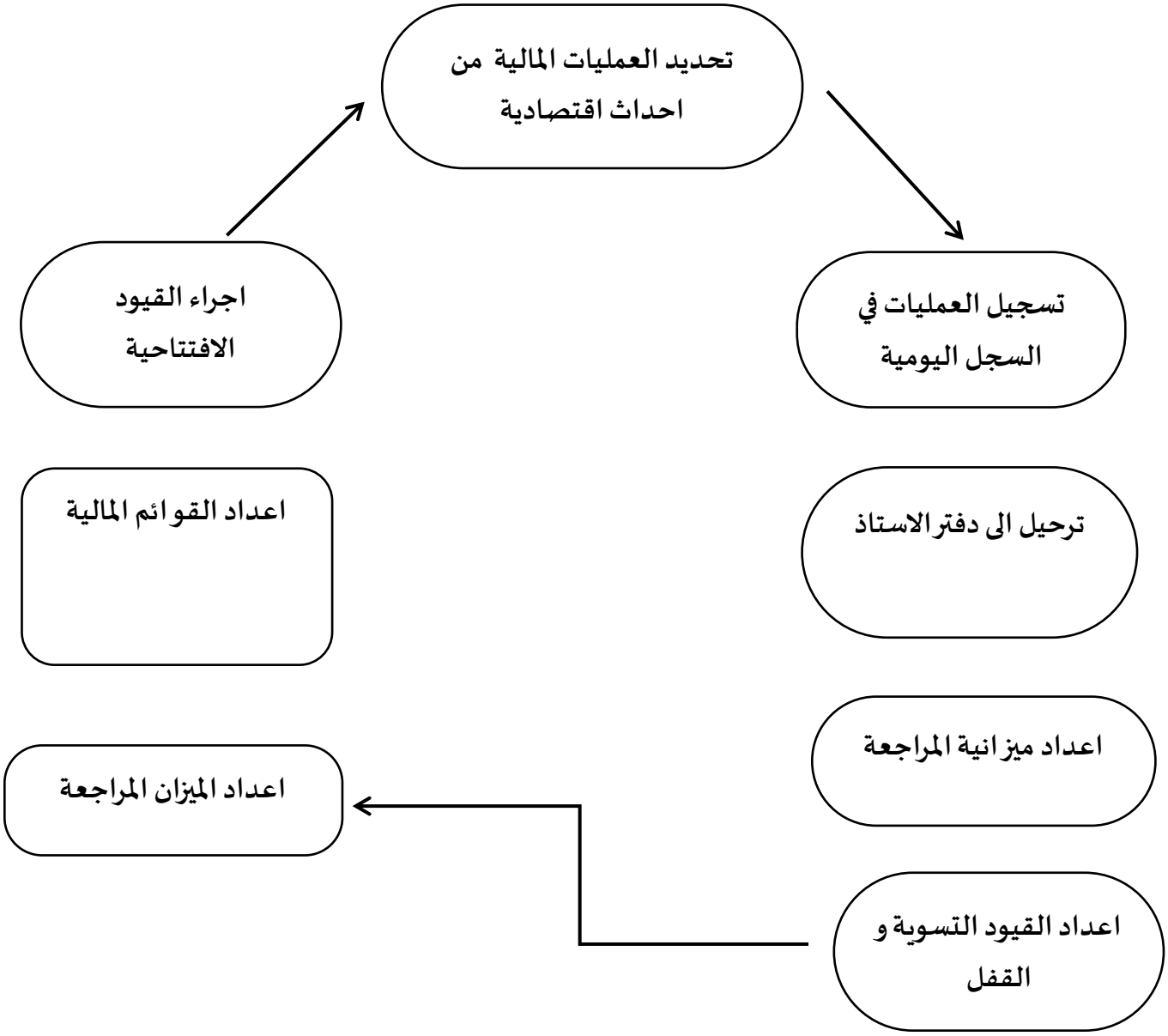

فيما يلي تفصيل لهذا الشكل:

أولا: تحديد العمليات المالية من االحداث االقتصادية:

يقصد بالعمليات المالية أي االحداث أو المعملات التي تقوم بها الوحدة االقتصادية ويمكن التعبير عنها في صورة مالية أو نقدية. هنالك ثلالثة شروط يجب توافرها حتى نطلق على الحدث اصطلاح عملية مالية[16]،

[16] كتاب محاسبة الشركات . الدكتور الحدرب 'الاردن رقم الايداع {2009/9/4088}

وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية وهي: 1 .يجب أن يكون للحدث قيمة مالية. 2 .يجب أن يؤثر الحدث على القوائم المالية 3 .يجب أن يكون الحدث قد وقع فعلا

ثانيا": تسجيل العمليات المالية في اليومية العامة:

ويتم التسجيل من ولقع المستندات (مستندات الصرف، مستندات القبض، مستندات التسوية)

ثالثا": الترحيل من سجل اليومية العامة الى سجل االستاذ وترصيد الحسابات

رابعا": اعداد ميزان المراجعة باألرصدة قبل التسويات.

خامسا": إعداد قيود التسوية بالمستحقات والمدفوعات والبنود المقدرة.

سادسا": إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات

سابعا": إعداد الحسابات الكشوفات الختامية [17]

وتشمل: - حساب المتاجرة واالرباح والخسائر كشف الدخل Statement Income - قامة المركز المالي Sheet Balance - التغير في حقوق الملكية equity in Change - كشف التدفق النقدي Statement flow Cash

ثامنا": إعداد القيود االفتتاحية بداية السنة:

* تحليل العمليات المالية وأسس تسجيل المعاملات المالية

في هذه المرحلة وهي المرحلة الاولى من الدورة المحاسبية ويتم في هذه المرحلة تحليل اإلحداث االقتصادية من أجل تحديد المعاملات المالية الخاصة بالوحدة االقتصادية وبالتالي استبعاد أي عمليات أخرى قد تخص المالك وليس لها عالقة بالوحدة االقتصادية، أضف إلى ذلك تحديد العمليات القابلة للقياس بوحدة النقد وتعتمد هذه المرحلة على مدى توفر المستندات المؤيدة للمعاملات المالية التي تمت خلال الفترة المالية، والمستند هو وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والإيصالات.

والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة الوحدة الاقتصادية مثل صورة فاتورة البيع والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء. وتعتبر المستندات ذات اهمية ألنها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين الوحدة الاقتصادية والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات ،وتصنف المستندات المحاسبية الى:

1 .مستند الصرف: وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تقوم بدفع المبالغ النقدية او عند تسديد حسابها سواء كان التسديد نقدي او بصك مسحوب على البنك. **2 .مستند القبض:** وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تحصل على مبلغ نقدي من العميل سواء كان المبلغ نقدي او بصك مسحوب على البنك. **3 .مستند التسوية القيد:** وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية

[17] كتاب محاسبة الشركات . الدكتور الحدرب 'الاردن رقم الايداع {2009/9/4088} مرجع السابق

بإعداده عند حدوث عملية مالية ال تتضمن مدفوعات او مقبوضات، ليتم تسجيل العملية المالية بعد ذلك في السجالت المحاسبية، مثل عملية البيع االجل)على الحساب (. ان ما يقوم به المحاسبون هو تسجيل الأحداث الاقتصادية)الصفقات(التي يترتب عليها إثر مالي، اما االحداث التي ال يترتب عليها إثر مالي فاليتم تسجيلها فالعقد القانوني لشراء صفقة ال يثبت االبعد ان تتم عملية الشراء والتنفيذ الفعلي للعقد

ان جوهر العملية المحاسبية يتجسد بأربعة عمليات اساسية وتتمثل بالوظائف االساسية للمحاسبة وهي :

1 .**التحديد:** تحديد الأحداث الاقتصادية العمليات المالية التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها هل هي عملية مالية أو غير مالية؟ فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية ألنها لغة المال وهنالك ثالثة شروط يجب توافرها حتى نطلق على الحدث اصطالح عملية مالية، وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية وهي ان يكون للحدث قيمة مالية، وأن يؤثر الحدث على القوائم المالية، وأن يكون الحدث قد وقع فعالا مثل: بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء، دفع أالجور. أما العمليات غير المالية مثل : قرار تعيين موظف فالمحاسبة لاتهتم به

2 .**القياس:** بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد)تحديد قيمتها بوحدة النقد(لها قيمة مالية. أما العمليات التي ال يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها ألنها عمليات غير مالية.

3 .**التسجيل:** بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في السجلات المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر.

4 .**التوصيل:** لكي تتم االستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدو بها في اتخاذ القرارات مما تقدم اعاله وبعد ان تم التعرف على كيفية تحديد المعاملة المالية من غير المالية والقياس بوحدة النقد نصل في تسلسل العمليات او الوظائف االساسية للمحاسبة الى التسجيل للعمليات المالية وهناك نظريتان لتسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية:

نظرية القيد المفرد: تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال الوحدة االقتصادية عن مالكها أي ليس لها ذمة مالية مستقلة. وعند التسجيل ال تنظر هذه النظرية إلى الوحدة االقتصادية باعتبارها طرف

مستقل عن أطراف العملية، لذلك تثبت طرف واحد وهو الطرف الخارجي الذي تتعامل معه دون أن تنظر إلى الطرف الثاني وهو الوحدة االقتصادية نفسها[18]. وتقوم هذه النظرية على اساس جرد موجودات ومطلوبات الوحدة االقتصادية في بداية المدة وجردها مرة اخرى في نهاية المدة ويكون الفرق ربح او خسارة وتالئم هذه الطريقة الوحدات الصغيرة وتعد هذه الطريقة غير كاملة ال تكفي الستخراج المركز المالي للوحدة اال بمقارنة رأس المال في بداية المدة مع رأس المال في نهاية المدة المالية او في اللحظة المراد فيها استخراج رأس المال واالرباح والخسائر ويتم ذلك باستخدام المعادلات الاتية:

رأس المال اول المدة = الموجودات اول المدة - المطلوبات اول المدة

رأس المال آخر المدة = الموجودات آخر المدة - المطلوبات آخر المدة

صافي الربح الخسارة = رأس المال آخر المدة - رأس المال اول المدة

وقد يضاف الى رأس المال مبالغ خالل المدة او يسحب مبالغ من قبل صاحب المشروع فتكون المعادلة بالشكل االتي[19]:

صافي الربح الخسارة = راس المال آخر المدة -رأس المال اول المدة +االضافات – المسحوبات

كتاب محاسبة الشركات : عبد الرزاق شحادة , الاردن عمان رقم الايداع (2012/5/1716)

[18] كتاب محاسبة الشركات . الدكتور الحدرب 'الاردن رقم الايداع {2009/9/4088} مرجع السابق

[19] كتاب محاسبة الشركات : عبد الرزاق شحادة , الاردن عمان رقم الايداع (2012/5/1716)

المطلب الثاني مفهوم الدفاتر المحاسبية و انوعها :

هي عنصر أساسي من عناصر النظام المحاسبي، وتستخدم لتسجيل وتلخيص وتبويب عمليات المنشأة التجارية بناءً على المستندات والوثائق المؤيدة لها.

هي دفاتر يومية تهدف إلى اثبات النشطات المالية والصفقات اليومية , والتي تتم من خلال قيود محاسبية متعارف عليه , وتشمل المبيعات والمشتريات والقبض والصرف وغيرها من عمليات المحاسبية , ويتولى اثبات هذه العمليات المحاسب وهناك انواع متعددة من الدفاتر مثل دفتر اليومية العامة ودفتر الاستاذ العام ودفتر المخزون وغيرها , وغالباً تتدخل الدولة وتفرض توافر دفاتر وسجلات معينة يتم الاثبات فيها. ويجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من اي شطب او اي فراغ بين السطور او اي محو او الكتابة في هوامش وبين السطور[20].

انواعها :

الدفاتر المحاسبية الإلزامية :

لقد ألزم المشرع الأردني المنشآت بإمساك بعض الدفاتر والتي اجتهدنا بتسميتها الدفاتر الإلزامية وهذه الدفاتر حسب نص المادة (16) من قانون التجارة الأردني هي :

1 - دفتر اليومية العام .

2 - دفتر الجرد والميزانية .

3 - دفتر (ملف) صور الرسائل الواردة والصادرة .

أما المادة الثانية من تعليمات مسك الحسابات والصادرة بالاستناد لأحكام قانون ضريبة الدخل فقد نصّت على ما يلي :

. تكون الدفاتر المتوجب مسكها هي التالية :

أ- دفتر اليومية .

ب. دفتر صور الرسائل .

---

20 فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر ألغراض ترشيد القرارات ألباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011

ج- دفتر الجرد والميزانية .

د- أي دفاتر مساعدة تقتضيها طبيعة العمل .

وسيكون محور اهتمامنا في هذا الفصل أول هذه الدفاتر الإلزامية والمتمثلة في دفتر اليومية العام .

وقد أوجب المشرع إمساك دفتر الجرد والميزانية بغية إظهارتفاصيل البضاعة الموجودة لدى المنشآت ومقارنة رصيدها الدفتري برصيدها الفعلي لمعرفة الفروقات بينهما في حالة وجودها ولمعالجة أي نقاط ضعف قد تظهرفي عملية الرقابة على المخزون السلعي . إلى أن دفتر الجرد والميزانية يتضمن صورة عن الميزانية العمومية للمنشأة في نهاية كل سنة لإظهار موجودات ومطلوبات المنشاة .

وعلى الرغم من إلزام المشرّع للتجار بإمساك دفتر الجرد والميزانية إلا أنه لم يتدخل في تصميم هذا الدفتر وترك حرية تصميمه للتاجر وذلك انسجاماً مع احتياجات هذا التاجر وطبيعة أعماله .

اما دفتر أو ملف صور المراسلات فقد جعله المشرع إلزامياً ليتضمن صورة عن كافة المراسلات الواردة للمنشأة من الغير وكذلك المراسلات الصادرة من المنشأة للغير ، والهدف من ذلك هو سهولة الرجوع إلى أي مراسلة تمت إذا استدعى الأمر ذلك .

وقد حدد المشرّع بعض الشروط الواجب توفرها في هذه الدفاتر الإلزامية حيث نصت المادة (17) من قانون التجارة الأردني على وجوب استعمال قلم الحبر الجاف في تسجيل العمليات إضافة إلى أن تكون هذه الدفاتر خالية من أي كشط أو شطب أو تحشية بين السطور ووجوب خلوها من الفراغات والصفحات الفارغة .

أما المادة (18) من القانون ذاته قد أوجبت ترقيم صفحات هذه الدفاتر بارقام متسلسلة مع التوقيع عليها من قبل مراقب السجل التجاري وذلك لضمان عدم التلاعب بها .

وأشارت المادة (19) من القانون ذاته إلى وجوب الاحتفاظ بهذه الدفاتر لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ انتهاء العمل بها باعتبارها وثيقة قانونية يحتج بها أمام القضاء[21].

الدفاتر المحاسبية غير الإلزامية :

[21] فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر ألغراض ترشيد القرارات ألباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011

الدفاتر المحاسبية غير الإلزامية وهي تلك الدفاتر التي لم يلزم المشرع بإمساكها إلا أن بعض المنشآت تمسك هذه الدفاتر لأغراض تنظيمية تسهيلاً لمهمة المحاسب ومن هذه الدفاتر غير الإلزامية[22].

1 - دفتر الأستاذ العام .[23]

2 - دفتر الإيرادات والمصاريف .

3- بعض الدفاتر المساعدة الأخرى .

وسيكون دفتر الأستاذ العام وهو محور اهتمام هذا الفصل نظراً لشيوع استخدامه في الحياة العملية ولارتباطه الوثيق بدفتر اليومية العام .

ويستخدم بعض المحاسبين دفتراً خاصاً لمقابلة الإيرادات بالمصاريف حيث تخصص بعض صفحات هذا الدفتر لإظهارتفاصيل الإيرادات المحققة خلال فترة زمنية معينة وبقية صفحاته تُظهرتفاصيل المصاريف المترتبة خلال تلك الفترة الزمنية .

أما الدفاتر المساعدة الأخرى فإن ما يحددها حجم وطبيعة أعمال كل منشأة كان تُخصَص دفتراً لإظهار العمليات المتعلقة بالبضاعة بيعاً وشراءً .

الدفاترالمحاسبية الإحصائية :

قد تستلزم ضخامة أعمال المنشآت توفير دفاتر إحصائية لبعض الجوانب المحاسبية كأن تُخَصص سجلاً إحصائياً يظهر مبيعات المنشاة في الأسواق المختلفة أو مشتريات المنشأة .

[22] فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر ألغراض ترشيد القرارات ألباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011

الفصل الثاني

المبحث الاول المحاسبة المالية :

المطلب الاول ماهية المحاسبة المالية :

تمهيد :

في عالم اليوم التنافسي للأعمال التجارية، لا بدَّ لك من فهم مبادئ المحاسبة وكيفية تأثيرها على نشاطاتك اليومية. لذا، سنقدِّم لكم دليلًا مفصَّلًا عن مبادئ المحاسبة يسلِّط الضوء على المواضيع المالية الأساسية التي يجب أن تعرفها وتتابعها دائمًا.

يقال أنَّ المحاسبة هي "لغةُ عالم الأعمال التجارية" حيث إنَّها عملية تحليل البيانات المالية لشركةٍ معينة وتسجيلها وتجهيزها عن طريق استخدام برنامج أو نظام محاسبة معين.

يتم إجراء عمليات المحاسبة لتوفير المعلومات المالية حول الشركة، وذلك يساعدك على معرفة مدى صحة النّظام المالي لشركتك وإمكانية استمراريتها في المستقبل.

ما هي المحاسبة المالية:

المحاسبة المالية تعتبر أول فروع المحاسبة ظهورًا حيث تعتبر من الاساسيات العمل في مجال المحاسبة والتي يتفرع منها جميع الفروع المحاسبية الاخرى وتهتم المحاسبة المالية بإجراء التحليل والتسجيل والتبويب والتصنيف للعمليات المالية التي تحدث داخل الشركة خلال الفترة المحاسبية بين الشركة والمؤسسات الاخرى بالاضافة إلى إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع معايير القياس المحاسبي المعتمد بالطريقة التي تتناسب مع المحاسبة بشكل عام وهذه التقارير المالية تهدف إلى توفير معلومات مالية عن نتيجة الأعمال التي تقوم بها الشركة وكذلك المركز المالي الخاص بالشركة بالإضافة إلى حماية أصول الشركة وتوفير خدمات قياس الربح وتحديد الوحدات الاقتصادية وكما هو معروف ان المحاسبة المالية تستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتطبيق وتنفيذ الدورة المحاسبية وتحقيق وظائف المحاسبة والأهداف المطلوبة منها [24]

[24] احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

المطلب الثاني انواع المحاسبة المالية :

أنواع المحاسبة المالية:

بيانات المركز المالي، وبيان الربح والخسارة، والتدفقات المالية، والتغيرات في حقوق المساهمين، هي مُلخصات مالية في فترة زمنية معينة، ويُساعد في إنتاجها نوعين من المحاسبة المالية، وهما:[٤]

المحاسبة النقدية

استلام النقد هو شرط تسجيل المعاملات المالية، حيث تُسجل كل إضافة أو خصم يقوم بها الدائن حسب كل مُعاملة، أما الأحداث الاقتصادية التي ليس لها أي مُدخلات نقدية فهي غير مهمة. وتقوم بهذا النوع من المحاسبة خدمة الإيردات الداخلية في الوكالات الحكومية.

محاسبة الاستحقاق

جميع أنشطة تشغيل الشركة تُسجل إذ يشمل المحاسبة النقدية وغيرها من المعاملات التي لا يوجد فيها تدفقات نقدية، حيثُ تتراكم وتُصبح هذه الأحداث ملزمة قانونياً بالرغم من عدم وجود مدفوعات نقدية، وهو ما يُعرف بالتراكم (بالإنجليزية(accruing :، وتستخدمها الشركات المُتداولة علناً، حيث تحظى هذه الطريقة باهتمام أكبر في السوق، وتنقسم حسابات الشركة إلى قسمين، هما:[٤] الحسابات الدائنة: تتراكم الأموال التي تدين بها الشركة للبائعين، حتى يتم تسويتها، وهذه هي حسابات مستحقة الدفع.

الحسابات المدينة: تشمل أموال العملاء المدينين للشركة، وهي تُعرف بمُستحقات العملاء[25]

المطلب الثالث اهمية المحاسبة المالية و اهدافها :

أهمية المحاسبة المالية:

تُعدّ المحاسبة الماليّة من أهمّ فروع المحاسبة بشكلٍ عام؛ حيث تُوفّر العَديد من المعلومات المُهمّة جداً لبيئة العمل، وتُساعد المنشآت على اتّخاذ القرارات المتنوّعة، ومن المُمكن تلخيص أهميّة المُحاسبة الماليّة وفقاً للنقاط الآتية

تسجيل المعاملات الماليّة:

حيث تتمثل الوظيفة الأساسيّة للمحاسبة الماليّة بكتابة وتسجيل المعاملات الماليّة، ويُطلق على هذه الوظيفة بلغة المحاسبة اسم مسك الدفاتر، وتُشكّل جزءاً من أهمية المحاسبة الماليّة في المنشآت؛ حيث يعتمد أصحاب شركات الأعمال الصغيرة على المحاسبة الماليّة؛ من أجل تسجيل كافة النشاطات التجاريّة

[25]- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

التي تحدث داخل شركاتهم في دفتر الأستاذ المحاسبيّ، وتعتمد المحاسبة الماليّة على استخدام القيود المزدوجة في تسجيل كافة العمليات الماليّة؛ لذلك يظهر لكلّ عملية محاسبيّة جانبين أحدهما دائن والآخر مدين، فتُعدّ المحاسبة الماليّة مهمةً لأصحاب الأعمال؛ لأنّها توفر لهم نظاماً منهجيّاً يُساعد على تقديم وصفٍ لأعمالهم

توصيل المَعلومات للأطراف الخارجيّة:

هو دور المحاسبة الماليّة في مُساعدة أصحاب الشركات التجاريّة على توصيل المعلومات المحاسبيّة للأطراف الخارجيّة، وتشمل كلّاً من الأفراد والمنشآت الأخرى التي تتعامل ماليّاً مع هذه الشركات، ولكنّهم لا يُشكّلون جزءاً من أجزائها، ويُطلق عليهم أيضاً اسم المستخدمين الخارجيين للبيانات والمَعلومات الماليّة، وتُمثّلُ هذه البيانات الماليّة النتائج النهائيّة الظاهرة عن العمليّات المحاسبيّة الماليّة، وتُعدّ وسيلةً من وسائل تقييم هؤلاء المُستخدمين الخارجيين لعمل الشركات، ومن الأمثلة عليهم المورّدين والبنوك

توصيل المعلومات للأطراف الداخليّة:

هو دور المُحاسبة الماليّة في الاهتمام بالمُستخدمين الداخليين، ويُشكّلون القسم الماليّ وكافة الأفراد الذين تَعتمد مَهامهم على تَوزيع الأرباح وفقاً للأسهم، ومن المُمكن استخدام أصحاب الشركات لهذه المعلومات الماليّة من أجل تَحديد نِقاط الضّعف والقوّة عند الموظّفين، كما تُساهم هذه المَعلومات في دعم إنتاجيّة الموظّفين عن طريق تقديم المكافآت لهم[26].

المقارنة والتحليل:

هما وسيلتان تُساعدان أصحاب الشركات التجاريّة على الاستفادة من المَعلومات المحاسبيّة الماليّة؛ من أجل تحليل ودراسة المُنافسين، والفرص المُتاحة للاستثمار. تتحكّم في المُحاسبة الماليّة المبادئ العامة للمحاسبة؛ لذلك يظهر تشابه بطريقة إعداد البيانات والمعلومات الماليّة للشركات المتنوعة، كما تساعد هذه المحاسبة على حساب النِسب الماليّة بالاعتماد على البيانات الخاصّة بالشركة، ومن ثمّ مُقارنتها مع الشركات المُنافسة أو النسب القياسيّة

أهداف المحاسبة المالية:

تَسعى المحاسبة الماليّة إلى تحقيق العديد من الأهداف في كافة أنواع المنشآت إلّا أنّ هدفها الأساسيّ هو المُساهمة في توفير المَعلومات المحاسبيّة والماليّة للمُستفيدين منها سواء داخل المنشأة أو خارجها؛ لذلك

[26]- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

تحرص المحاسبة الماليّة على تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ مجموعة من الوظائف المهمة، وتشمل: التحليل، والتحديد، والتبويب، والقياس، والتلخيص؛ ممّا يُساهم بتوضيح ظروف المركز الماليّ الخاص بالمنشأة ونتائج عملها؛ لذلك من المُمكن تصنيف المُحاسبة الماليّة إلى أنّها من الأدوات الخدميّة التي تهدف إلى إنتاج المَعلومات، وتوصيلها بهدف اتّخاذ القرارات المُناسبة. تعتمد المحاسبة الماليّة في الحصول على معلوماتها على القوائم الماليّة، بصفتها المصدر الرئيسيّ والموثوق لهذه المعلومات، وتسعى القوائم الماليّة إلى تَحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:[٣] توفير معلومات ماليّة تتناسب مع حاجات المُستفيدين. تطبيق قياس للدخل الخاص في الشركة بشكلٍ دوريّ. توفير مَعلومات تدعم إمكانيّات الشركة في تقييم التدفّقات النقديّة. تقديم معلومات حول المصادر الخاصة بالموارد الاقتصاديّة للشركة. توفير المَعلومات الخاصة بالتدفّقات النقديّة، ومن الأمثلة عليها: المال المُستخدم في العمليات التشغيليّة. المال الظاهر نتيجةً للقروض أو المُستخدم في تسديدها. المال الظاهر نتيجةً للاستثمارات الجديدة التي يُقدّمها أصحاب رؤوس الأموال. معلومات التدفّقات النقديّة المتبقية.

المستَفيدونَ منَ المَعلومات المَاليّة:

توجد فئات عدّة من الأفراد أو المنشآت الذين يَستفيدون من المعلومات الماليّة المُحاسبيّة، ويعتمد هذا الشيء على تنوّع الأطراف المرتبطة مع الشركة، سواءً من خلال الاعتماد على الاتصال المباشر أو غير المباشر، فتستخدم هذه الأطراف المعلومات المحاسبيّة لأهداف متنوعة إلّا أنها تشترك معاً بهدف رئيسيّ وهو الوصول إلى اتّخاذِ قرارٍ مناسب، وفيما يأتي أهمّ أنواع المُستفيدين من المعلومات الماليّة المحاسبيّة

كافة مستويات إدارة المؤسّسة: هي المُستفيد الأوّل من المَعلومات الماليّة المحاسبيّة الخاصة بالمُؤسّسة؛ حيث تستخدم هذه المعلومات بهدف تقييم الأداء الخاص في المؤسّسة، وتطبيق التخطيط والرقابة؛ من أجل صناعة القرارات المناسبة

المستثمرون الحاليون والمتوقعون: هم أصحاب المصالح الأساسيّة في المؤسّسة والذين يحتاجون لمعرفة المَعلومات الماليّة المحاسبيّة؛ من أجل التعرُّف على أداء المُؤسّسة بشكل دوريّ، ويَهتمّ المُستثمرون الحاليون في تقييم استِخدام رأس المال، واختيار الموقِف المناسب للوصول إلى قرارٍ حول استمرار استثمارهم في المُؤسّسة أم لا، أمّا المُستثمرون المُتوقّعون فيهتمّون بالحصول على هذه المعلومات من أجل تحديد مدى الجدوى من استِثمارهم في أسهم المُؤسّسة .

[27]- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 .سبق ذكره

الدائنون الحاليون والمتوقّعون: هم الذي يستفيدون من المعلومات الماليّة المحاسبيّة لدراسة الوضع الماليّ للمُؤسّسة، ويُعدّ الدائنون الحاليون هم الأفراد أصحاب الديون المُتوسّطة وطويلة الأجل، مثل حملة السندات، أمّا الدائنون المتوقعون فيهتمّون بهذه المعلومات من أجل تحديد مدى قدرة المُؤسّسة على سداد الديون المترتّبة عليها.

العملاء: هم الأفراد الذين يتعاملون مع المُؤسّسة، ويهتمّون بمعلوماتها المحاسبيّة لتحديد مركزها الماليّ، وقُدرتها على سداد الالتزامات المترتّبة عليها. الجهات الحكوميّة: هي الوزارات المسؤولة عن قطاع عمل المُؤسّسة، وتشمل أجهزة التخطيط والإحصاء، والأجهزة المكلفة بالرقابة، وإدارة الضرائب، وغيرها من الجهات الأُخرى التي تهتمّ بمعلومات المُؤسّسة المحاسبيّة.

المطلب الرابع اساسيات المحاسبة المالية:

أساسيات المحاسبة المالية تعتبر المحاسبة المالية من أهم عناصر الأداء الاقتصادي لما فيها من أسس ومبادئ مالية شاملة، وتعتمد المحاسبة المالية في تكوينها على مجموعة من المبادئ والأساسيات التي من شأنها زيادة أهميتها وتوسيع نطاق استخدامها، وفيما يأتي ذكر لأهم أساسيات المحاسبة المالية: دفع الأجور والرواتب للموظفين، حيث تختص المحاسبة المالية بدفع المستحقات المالية والرواتب الشهرية للموظفين داخل الشركة. الاحتفاظ بسجلات منظمة تشتمل على كافة المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث المالية للشركة أو المؤسسة. استلام التقارير المتعلقة بالمصاريف من الموظف، حيث يعتبر من أساسيات المحاسبة المالية إعداد الموظف لقائمة من المصاريف وتقديمها للهيئة الإدارية. تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة وإعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية المحددة. إعداد تقارير الميزانية العمومية للشركة والتي تشمل على الأصول والخصوم وحقوق ملكية الشركة اعتبارًا من تاريخ إنشاء التقرير. إعداد قائمة ضريبة الدخل وهي مجموعة من الضرائب يتم دفعها للجهات الحكومية مقابل أي دخل تحصل عليه الشركة. تحديد المصاريف الإدارية، والتي تشمل مجموعة من النفقات اللازمة لتشغيل الشركة مثل رواتب الموظفين والإيجار واللوازم المكتبية. استلام الفواتير المالية من الموردين والتدقيق عليها. مساعدة الهيئة الإدارية في أداء وظيفتها. المحافظة على أصول الشركة من الضياع أو السرقة.[28]

مجلس معايير المحاسبة المالية يتم تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية الذي يطلق عليه بالإنجليزية Financial Accounting Standard Board، بأنه منظمة مستقلة غير ربحية مسؤولة عن وضع المعايير

[28] السيد عبد المقصود بيان، تصميم النظام المحاسبي، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية،7381.

المحاسبية والتقارير المالية للشركات والمؤسسات ضمن الولايات المتحدة الأمريكيةة، حيث قامت لجنة البورصة والأوراق المالية واختصارها بالإنجليزية SEC بإنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية كمنظمة مسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية الخاصة بالشركات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت هذه المنظمة مكان المؤسسة الأمريكية للمحاسبين الأمريكان والتي يطلق عليها بالإنجليزية AICPA، وتأسست في منتصف عام 1973.

تحديد القوائم المالية؟

استخدام طريقة القوائم المالية التي تنتج سنويًا او ربع سنويًا من المحاسبة المالية يساعد المستثمرين والدائنين والموردين والعملاء على التعرف على الحالة المالية للشركة بالإضافة إلى ذلك تخضع القوائم المالية إلى معايير لتكون المحاسبة الدولية أسهل، وتشمل القوائم المالية على الآتي:

بيانات الدخل: وتسجل فيها الإيرادات في فترة البيع وليس عند استلام النقد ثم يتم احتساب صافي الدخل بطرح المصروفات من الإيرادات وهو يوضح حالة الربح أو الخسارة للمؤسسة أو الشركة في الفترة الزمنية المحددة.

- **الميزانية العمومية:** ويتم فيها جمع الحقوق المطلوبات من المساهمين وكذلك مقدار التمويل المتوفر من الأرباح المحتجزة وكذلك الأموال التي تعاد استثمارها من حملة أسهم الشركة ويتم ذلك في عند نهاية الفترة المحاسبية للحصول على بيانات الأصول.
- **التدفق النقدي:** يحسب فيه الدخل الفعلي والنقدي الذي حصلت عليه المؤسسة أو الشركة من خلال الأنشطة التشغيلية والتمويل والاستثمارات خلال فترة زمنية محددة.
- **الأرباح المحتجزة:** وهي بيانات الأرباح التي تبقى للمؤسسة أو الشركة التي يتم توزيعها على المساهمين خلال الفترة الزمنية المحددة.[29]

[29] السيد عبد المقصود بيان، تصميم النظام المحاسبي، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية،7381.

المبحث الثاني فروض و المبادئ المحاسبية

المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة، بالإنجليزية GAAP أو اختصارًا **GAAP** هي الشروط الخاصة بـ«المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة» والقواعد المستخدمة في الولايات المتحدة.

وهي تستخدم لتجهيز وتقديم وعمل تقارير البيانات المالية لمجموعة متنوعة من الكيانات، بما في ذلك شركات التداول العام والشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية والهيئات الحكومية حيث يضع مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) القواعد للشركات العامة والخاصة والمنظمات غير الربحية، ويحدد مجلس المعايير المحاسبية الحكومي (GASB) مجموعة مختلفة من الافتراضات والمبادئ والخاصة بالحكومات المحلية وحكومات الدولة - ويقوم المجلس الاستشاري الفيدرالي للمعايير المحاسبية (FASAB) بإجراء دور مشابه لكيانات الحكومة الفيدرالية.

رغم أن لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) لها هدف محدد بالانتقال من المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة إلى معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) ، والتي تختلف بنودها بشكل كبير عن المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة - كان التقدم بطيئًا وغير مؤكد.[1][2]

وقد تم ذكر المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة في XBRL منذ عام 2008[30].

معلومات تاريخية

تولى المحررون الدور الرئيسي فيما يتعلق بتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة للمشروعات التجارية.[3]

تم تحديد المعايير المحاسبية في الماضي من خلال المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين (AICPA)حسب لوائح لجنة الأوراق المالية والبورصة.[4] وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين في البداية بإنشاء لجنة الإجراءات المحاسبية في عام 1939، واستبدال ذلك بمجلس المبادئ المحاسبية في عام 1951. وفي عام 1973، تم استبدال مجلس المبادئ المحاسبية واستخدام مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) تحت إشراف المؤسسة المحاسبية المالية حيث يوفر المجلس الاستشاري للمعايير

[30] عليان الشريف، فائق شقير،آخرون، مبادئ المحاسبة المالية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2000

المحاسبية المالية الخدمات من خلال تقديم الاستشارات وتوفير المدخلات حول المعايير المحاسبية.[5] ومن بين المنظمات الأخرى المشاركة في تحديد المعايير المحاسبية للولايات المتحدة مجلس المعايير المحاسبية الحكومية(GASB) ، والذي تم تكوينه في عام 1984، ومجلس الإشراف على محاسبة الشبكات العامة (PCAOB).

وحوالي عام 2008، أصدر مجلس المعايير المحاسبية المالية رموز المعايير المحاسبية لمجلس المعايير المحاسبية المالية، التي أعادت تنظيم آلاف التصريحات للمبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة في حوالي 90 موضوعًا محاسبيًا[6]

وفي عام 2008، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصة «خارطة طريق» مبدئية يمكن أن تؤدي بالولايات المتحدة إلى هجر المعايير المحاسبية المقبولة بصفة عامة في المستقبل (يتم تحديدها في عام 2011)، والانضمام إلى أكثر من 100 دولة حول العالم بدلاً من استخدام معايير التقارير المالية الدولية المعتمدة على لندن.[7] ومنذ عام 2010، كان مشروع التقارب قيد التنفيذ مع التقاء مجلس المعايير المحاسبية المالية بشكل روتيني مع مجلس معايير المحاسبة الدولية.[8] وقد عبرت لجنة الأوراق المالية والبورصة عند هدفها لتبني معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة بحلول عام 2014.[9] ومع تقارب أنظمة المعايير المحاسبية المقبولة بصفة عامة في الولايات المتحدة ومعايير التقارير المالية الدولية المحاسبية، كونها أعلى سلطة على معايير التقارير المالية الدولية، يأخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية الأهمية بشكل متزايد في الولايات المتحدة

المطلب الثاني فروض المحاسبة :

أهم الفروض المحاسبية:

تُعدّ الفروض المُحاسبية أمورًا يُفترض اتباعها في المعاملات المُحاسبية للشركة أو المُنشأة، لذلك تكون هنالك حاجةٌ لتدوين نصٍ محددٍ ينص على أنه تم الالتزام بهذه الفروض في البيانات المالية لهذه الشركة، ومع ذلك هذا لا يعني أن مثل هذه الفروض المُحاسبية مُتبعة بشكل الزامي من قِبَل جميع المُنشآت، فمن المقبول وجود مُنشآت لا تتبع مثل هذه الفروض أثناء تسجيل معاملاتها المالية لكن يجب على المُنشأة حينها الإفصاح عن هذه الأمر إلى جانب بياناتها المالية، فبهذه الطريقة سيعرف المستخدمون إن كانت المُنشأة تتبع هذه الفروض المحاسبية أم لا، وتوفّر الفروض المُحاسبية هيكلًا لكيفية تسجيل المعاملات التجارية، فهي توضّح كيفية تنظيم الأعمال التجارية و تشغيلها، و إن لم يكن أي من هذه الفروض

صحيحًا، فقد يكون من الضروريّ تغيير المعلومات المالية التي تنتجها الشركة أو المُنشأة والتي يتم الإبلاغ عنها في بياناتها وقوائمها المالية، وسيتم تاليًا توضيح أهمّ المعلومات عن الفروض المُحاسبية بأنواعها.[31]

فرض الاستحقاق

تستخدم معظم الأعمال التجارية عادةً طريقتين محاسبيتين أساسيتين في أنظمة مسك الدفاتر الخاصة بهم وهما: الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، بينما تستخدم معظم الشركات أساس الاستحقاق، ويمكن اختيار الطريقة الأنسب اتباعها للشركات بناءً على حجم المبيعات، سواء إن كانت الشركة تبيع على أساس الائتمان أم لا، فالطريقة النقدية هي الأكثر بساطة حيث يتم الاحتفاظ بالكتب بناءً على التدفق الفعلي للنقد داخل وخارج العمل ويتم تسجيل الدخل عند استلامه، ويتم تسجيل المصروفات عندما يتم دفعها بالفعل، ويتم استخدام الطريقة النقدية من قبل العديد من المالكين الأفراد والشركات التي ليس لديها مخزون، أما من الناحية الضريبية ، فيكون من المفيد أحيانًا لشركة جديدة استخدام الطريقة النقدية للمحاسبة، فبهذه الطريقة يمكن تأجيل تسجيل الدخل حتى السنة الضريبية التالية، بينما يتم احتساب النفقات على الفور ينصُّ فرض الاستحقاق على أنه يجب أن يتم تسجيل المعاملات المحاسبية في دفاتر الحسابات عند حدوثها، فيتم الاعتراف بالإيرادات أو النفقات "المصروفات"، في السنة التي تتحقق فيها، أي يجب بحسب هذا الفرض أن تعترف المُنشأة بالإيرادات بمجرد تقديم الخدمة أو السلعة للغير بغض النظر عن تحصيل القيمة أم لا، وبالمثل للنفقات أو للمصروفات فيتم الاعتراف بها بمجرد الحصول على الخدمة أو السلعة وبغض النظر عن سداد القيمة، و هكذا ووفقًا لهذا المفهوم سيتم الاعتراف بالإيراد في العام الذي تم تحقيقه فيه، مثلًا : على اعتبار أن هناك شركة ما قامت بمبيعات ائتمانية في 2018 بقيمة 10000 دولار، ولم تتلقى الشركة إلا 7000دولار أي لم تتلقى كامل المبلغ بعد، فحسب فرض الاستحقاق سيتم الاعتراف بالإيراد كاملًا أي ب 10000 دولار، بغض النظر عن سنة التحصيل وعن مقدار الأموال التي تم تلقيها حقًا، وبالمثل في حالة المصروفات أيضًا، فبغض النظر عما إذا تم دفع النقد الفعلي أم لا، فسيتم الاعتراف بالمصروفات في السنة نفسها.[32]

[31]- ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2001،
[32] المرجع السابق -ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2001،

فرض الاستمرارية:

يثبت هذا الفرض أنه أثناء إعداد القوائم المالية للمُنشأة لن تقوم الشركة بالتوقف عن عملياتها أو تصفّية أصولها خلال الفترة المحاسبية، لأنه يفترض بشكل عام أن العمل سيستمر لفترة غير محددة، بالتالي ليست هناك حاجة لإغلاق أعمال المُنشأة، فمن واجب ومسؤولية المحاسب أن يعامل الأنشطة التجارية كعملية مستمرة، لأن مستقبل المُنشأة يجب أن يتم تمديده إلى أجل غير مسمّى أي أن استمرار النشاط هو الوضع الطبيعي للمنشآت وليس تصفيتها فالكيان التجاري لديه صفة الاستمرارية في الوضع الطبيعي ونظرًا لوجود درجة معينة من الاستمرارية لكل مُنشأة فلا يمكن لأحد التنبؤ بدقة بمستقبلها نظرًا لاحتمال تصفيتها فمن الأنسب أن تعامل نفس المنشأة المستمرة في الوضع الطبيعي، وهذا ما يُفسّر أنه لا يمكن القول أن المنشآت والشركات لديها صفة الاستمرارية مدى الحياة. ويعترف هذا المفهوم بقيمة الأصول والخصوم "الالتزامات" للمؤسسات التجارية على أساس إنتاجيتها وليس على أساس قيمتها القابلة للتحقق الحالية بافتراض أنه سيتم التخلص منها بالإضافة إلى ذلك، بموجب هذا المفهوم يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة مسبقًا كأصول حيث يتم استخدام الفوائد في المستقبل عندما تستمر المُنشأة بالعمل، وهذ الفرض يساعد الشركات الأخرى على إبرام العقود مع وحدات أعمال محددة للتعامل التجاري في المستقبل، كما يشدد على مزيد من التركيز في القدرة على الكسب للحكم على الأداء العام للشركة ، فمثلًا إذا توقفت المنشأة عن العمل فغالبًا ما تفقد أصولها القيمة التي كانت تحتفظ بها في الميزانية العمومية، ويحدث هذا لأن بعض الأصول الخاصة بالشركة يمكن أن تكون أقل قيمة عند إعادة البيع للآخرين من التكلفة التي كانت وقت الحصول عليها أو إذا اضطرت الشركة إلى بيع أصولها بسرعة بسبب الإفلاس أو أي سبب آخر فقد لا تتمكن من الانتظار للحصول على سعر بيع مثالي وبالتالي إذا كان لدى المحاسب سبب للشك في قدرة المنشأة التجارية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والوفاء

derrبالتزاماتها وحماية أصولها فإنهم ملزمون بإدراج ذلك في تقرير المراجعة الخاص بهم.[33]

فرض وحدة القياس النقدي:

في الوضع الطبيعي يجب أن يكون للمعاملات المُحاسبية قيمة نقدية؛ لأن تسجيل المعاملات من الناحية النقدية يجعل المعلومات أكثر فائدة، ووفقًا لفرض وحدة القياس النقدي فإنه لا يتم تسجيل سوى تلك المعاملات التي يمكن التعبير عنها من حيث المال في دفاتر الحسابات، وبالتالي فإنه لا يتم تسجيل المعاملات التي لا يمكن التعبير عنها من غير المال حتى لو كانت مهمة للغاية بالنسبة للأعمال، فعلى سبيل المثال : لا يتم تسجيل الأحداث مثل الموت والمشاعر والكفاءة والتغيير في السياسات الاقتصادية والصناعية والمالية للحكومة وما إلى ذلك في دفاتر الحسابات، وهكذا تعدُّ هذه الطريقة مُقيدةٌ من بعض النواحي مثل أنها لا تعترف بالتغيّرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية وأنها تفشل في الاحتفاظ بأي سجل لمثل هذه الأمور التي لا يمكن التعبير عنها من حيث المال كما تم الذكر سابقًا مثل العبقرية البشرية التي قد تكون منتجة للغاية، فهي لا تُعتبر في المحاسبة حيث لا توجد قيمة مقبولة في المقابل، لكن حقوق الملكية الفكرية مقبولة بموجب القانون الدولي ويمكن منحها براءات اختراع.[34]

وبطريقة أخرى فإنه لا يمكن تسجيل حقيقة أو حدث لا يمكن التعبير عنه من حيث المال في دفاتر الحسابات ومع ذلك وللأغراض محاسبية فهي أفضل وسيلة لقياس المعاملات المتنوعة على سبيل المثال : خدمة السلع والموارد الطبيعية وما إلى ذلك فرض الفترة المحاسبية يوضّح فرض الفترة المحاسبية أنه يجب الإبلاغ عن الممارسات والأساليب المحاسبية التي تستخدمها المنشأة والحفاظ عليها لفترة معينة فيجب أن تتأكد الشركات من أن هذه الفترات تبقى متسقة لكل سنة حتى يسهل على قراء البيانات المالية مقارنتها بالفترات المختلفة، ويُعرف هذا الافتراض أيضًا بافتراض الفترة الدورية، ويجب على المُحاسبين توخّي الحذر في تسجيل الإيرادات والمصروفات للفترات المحاسبية، فلا يمكن لأي منشأة

[33] المرجع السابق -ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية إلسكندرية، 2006-2001،

[34] المرجع السابق -ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية إلسكندرية، 2006-2001،

تجاهل مفهوم الفترة المحاسبية التي تتكون حاليًا من اثني عشر شهرًا، ويمكن أن تكون الفترات الزمنية شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية ولكن المهم أن تكون متسقة بحيث يمكن مقارنة السجلات خلال فترات زمنية محددة،فعلى سبيل المثال تقدّم شركة ABC خدمات بقيمة 2500 دولار أمريكي لشركة أخرى تدعى بيتا خلال الربع الأول من العام، ستقوم شركة بيتا بدفع المبالغ النقدية مقابل هذه الخدمات في الربع القادم، ووفقًا لفرض الفترة الزمنية أو المحاسبية إذا أعدت شركة ABC بياناتها المالية في نهاية الربع الأول من العام فيجب أن تتضمن هذه الإيرادات إيرادات الخدمة البالغة 2500 دولار أمريكي في بيان الدخل للربع الأول، مثال آخر، باعتبار أن شركة ABC تتحمل نفقات قدرها 1200 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام، فسيتم دفع القيمة النقدية لهذه النفقات في الربع القادم، ويتطلب فرض الفترة الزمنية أو المحاسبية أن تقوم شركة ABC بالإفصاح عن هذه المصروفات في بيان الدخل للربع الأول من العام.

فرض الكيان الاقتصادي

المنفصل يُعدّ فرض الكيان الاقتصادي المنفصل، الفرض المحاسبي الرئيس المهم بشكل خاص للشركات الصغيرة، ويفترض هذا النوع من الفروض أن السجلات المحاسبية للشركة وسجلات المحاسبة الشخصية لمالك الشركة يجب أن يتم الاحتفاظ بها منفصلة، ولا ينبغي أبدًا مزج المعاملات التجارية مع المعاملات الشخصية لصاحب العمل في الممارسات المحاسبية، وهذه المشكلة تثير مشاكل كثيرة خاصة مع الشركات الصغيرة المملوكة للعائلات الواحدة فيجب أن لا تتداخل معاملات الشركة وتلك الخاصة بمالكيها، فعلى سبيل المثال، يشتري أفراد عائلة معينة من الناس سيارتين تم استخدام أحدهما للاستخدام الشخصي فقط والآخر للاستخدام التجاري فقط ووفقًا لفرض الكيان الاقتصادي المنفصل يجوز لها تسجيل شراء السيارة التي تستخدمها الشركة في السجلات المحاسبية للشركة، ولكن ليس لها حق تسجيل السيارة للاستخدام الشخصي، ،وبما أن أحد أهداف إعدادالتقارير المالية التأكد من أنها تنقل معلومات مفيدة إلى هؤلاء الأفراد الذين يعتمدون عليها لاتخاذ قرارات مالية فيرغب القرّاء في تلقّي معلومات كافية عن العمل للسماح لهم باتخاذ قرارات مفيدة ومنتجة هذا بشأنه سيساعد فرض الكيان الاقتصادي القراء المُستفيدين على تحقيق هذا الهدف، وكما تم الذكر سابقًا فافتراض الكيان الاقتصادي المنفصل ينص على أن كل منشأة أو وحدة خاصة يجب أن تكون منفصلة عن غيرها بمحاسبتها للمواد باختلافها، وهنالك جزءان لهذا الافتراض على وجه التحديد: فأوّلهم يجب أن تكون محاسبة كل كيان تجاري منفصلة عن

المحاسبة الشخصية، وثانيهم يجب على الأعمال التجارية الاحتفاظ بالمحاسبة لكل قسم منفصل عن الأقسام الأخرى[35].

أهمية الفروض المحاسبية :

عند الحديث عن أهمية الفروض المحاسبية يفترض مثلًا لو قامت كل شركة بإعداد بياناتها المالية وفقًا لقواعدها الخاصة سيكون من المستحيل الحصول على أي معلومات ذات معنى من البيانات هذه، ولن تعرف إذا كانت أي من البيانات هذه صحيحة أو ما إذا كان هذا الأداء الممتاز من الإدارة مبالغًا فيه أم لا، وهذا هو السبب في أن جمعيات المحاسبة المهنية قد وضعت افتراضات محاسبية لاستخدامها عند إعداد البيانات والقوائم المالية، فالهدف هو إنشاء أساس ثابت يمكن للمديرين وحملة الأسهم والمحللين استخدامه لتقييم البيانات المالية للشركة وأدائها، ومن المتوقع أن تكون البيانات المالية دقيقة وموثوقة ويمكن أن يتم التحقق منها ومن موضعيتها ويجب أن تكون متسقة وتتبع نفس المبادئ التي تجعلها قابلة للمقارنة بمرور الوقت، وتخلق الفروض المحاسبية إحساسًا بالنظام مما يحدّ أو يلغي احتمالية وجود بيانات مالية فوضوية وغير قابلة للفك، فظهرت هذه الفروض كميزة، لأن المعاملات التجارية أصبحت أكثر تعقيدًا على مر السنين، وأصبح هنالك حاجة إلى طرق محاسبية موحدّة لتقديم معلومات مالية مفيدة لجميع أصحاب المصلحة وكذلك الجمهور المُستهدف. تُعدّ فوائد الفروض المحاسبية مهمة فهي لا تعود فقط على الشركات وإدارتها ولكن أيضًا على المستثمرين، فهذه الفوائد مفيدة لجميع أنواع المستثمرين بغض النظر عن كونهم مُحتملين أو موجودين، ويمكن للمستثمرين تقييم مدى صحة البيانات المالية للشركة وبالتالي تحديد النظرة الحقيقية والعادلة للرفاهية المالية للشركة، كما أنها تُمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالاستثمار بناءً على أسبابهم، وأيضًا ستتمكن الشركة من حماية نفسها من التلاعب بها من خلال التمثيل الكاذب للمعاملات في البيانات المالية للشركة فكما تمَّ بيانه فإنَّ الهدف الأساسي من الفروض المحاسبية هو بيان كيفية تنظيم العمل وتشغيله، فهي تسهّل القياس والتنبؤ وإعداد التقارير المالية وهذه الفائدة ستسجل لصالح المنظمة، وأيضًا ستتمكن إدارة المنشأة من التعرّف على سلامة الإدارة الفعلية، واستنادًا إلى هذه النتائج ستتمكّن الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة والتأكد من أنها تعمل بشكل أفضل في المرة القادمة، وتساعد أيضًا الشركات في تحقيق أهدافها وغاياتها التجارية على المدى الطويل والقصير.[36]ما الفرق بين الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يُعدّ الوضوح الذي يظهر عند مسك الحسابات للمنشآت بشكل صحيح ليعطي ذلك تصورًا

[35] المرجع السابق -ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2001،

[36]- وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

شاملًا عن نمو المُنشأة بشكل رائد وصحيح، وهكذا يصبح الحفاظ على المبادئ والفروض المحاسبية أمرًا لا بدّ منه، فما هي المبادئ المحاسبية؛ تعرف المبادئ المحاسبية بأنها القواعد والمبادئ والممارسات التوجيهية التي يجب على الشركات اتباعها عند الإبلاغ عن البيانات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والذي يحوي مجموعة من القضايا الموحدة من مبادئ المحاسبة الأمريكية التي تعرف بمبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًاGAAP ، وتشمل بعض المبادئ المحاسبية الأساسية ما يأتي: مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الثبات في اتباع النسق ومبدأ الإفصاح التام ومبدأ الموضوعية ومبدأ الأهمية النسبية ومبدأ تحقق الإيرادات. يمكن القول بأنَّ الفرق الرئيس بين الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية يكمن بأن الفروض المحاسبية هي الأعراف المهمة التي يتم بها تسجيل البيانات المحاسبية بناءً على افتراضات معينة في حين أن المبادئ المحاسبية هي القواعد التي يجب اتباعها أثناء الإبلاغ عن البيانات المالية والتي تساعد في إعداد القوائم المالية والتي من شأنها إكساب هذه القوائم مجموعة من المزايا مثل؛ الموثوقية، قابلية المقارنة بين شركات منفصلة أو فروع من نفس الشركة، فالأول هو مسجل للبيانات بينما الأخير هو مقدم للبيانات، والمبادئ المحاسبية تحكُم عمل تنفيذ الاجراءات المالية أما الفروض المحاسبية فهي تحكم العمل الكلي للشركة أو المنشأة من خلال تطبيقها في المحاسبة

المطلب الثالث اهم المبادئ المحاسبية :

1 - مقابلة الإيرادات بالمصروفات Matching :

لقد نشأ هذا المبدأ انسجاماً مع التطبيق العملي لفرض الفترة المحاسبية او تقسيم عمر المشروع إلى فترات دورية متساوية ، حيث يقوم هذا المبدأ على تحديد صافي دخل المشروع لفترة زمنية معينة (سنة مالية غالباً) وذلك بمقارنة المصاريف التي تكبدها المشروع خلال تلك الفترة مع الإيرادات التي تولدت عن هذه المصاريف ، أي نطرح من الإيرادات الكلية جميع المصاريف المستنفذة في سبيل تحقيق الإيراد لنفس الفترة المالية .[37]

وهنا تثار العديد من التساؤلات منها: متى يعتبر الإيراد متحققاً ؟ أي المصاريف نتج عنه هذه الإيراد ؟ وغيرها . وجدير بالإشارة أن مبدأ المقابلة سالف الذكر يستوجب التمييزبين أساسين يستخدمان للوصول إلى نتائج أعمال المشروع أولهما الأساس النقدي (Basic Cash) والذي يهتم بالمبالغ المدفوعة والمقبوضة نقداً بغض النظر عن الفترة المالية المتعلقة بتلك المبالغ ، وثانيهما أساس الاستحقاق (Accrual

[37] حمزة بشير ابو عاصي ,مبادئ المحاسبة الجزء الاول دار الفكر . الاردن طبعة الاولى 1999

Basic) والذي يأخذ بالحسبان مصاريف وإيرادات ذات الفترة المالية سواء دفعت أم لم تُدفع ، قُبضَت أم تُقبَض .

2- الموضوعية Objectivity :

نتيجة لتطور المحاسبة فقد أصبح الهدف الأساسي لها هو تزويد الجهات المعنية بالبيانات والمعلومات المالية الصحيحة الموثوقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة ، لذلك يجب أن تكون هذه البيانات قائمة على أسس موضوعية وأدلة خالية من الأحكام والأهواء الشخصية، وبالتالي يجب أن تُقاس المعلومات المالية بطريقة تكفل الوصول إلى نفس النتائج فيما لو قام محاسب آخر بإعادة عملية القياس لها .

وهذا لا ينفي وجود حالات او اوضاع تستدعي من المحاسب استعمال أحكام وتقديرات شخصية في حالة عدم وجود أدلة ووسائل إثبات موضوعية .

3- الثبات Consistency :

نظراً لتأثر نتيجة أعمال المشروع بتغير المبادئ والمفاهيم المحاسبية المختلفة فإن إجراء تغيير من فترة لأخرى يجعل المعلومات المالية مضللة الأمر الذي يستدعي استمرار المشروع بتطبيق المفاهيم والإجراءات المحاسبية المتبعة لعدة فترات مالية متتالية ، وهنا نؤكد على أن الثبات ثباتاً نسبياً أي ليس قاطعاً لا يمكن تجاوزه، بل يصبح تجاوزه أمراً ضرورياً إذا كان الثبات يعطي نتائج مضللة أو إذا كان التغيير يظهر وضع المشروع المالي بصورة أكثر عدالة وقرباً من الواقع بشرط الإفصاح عن هذا التغيير وتأثيراتها ضمن مرفقات القوائم المالية .

والهدف من الثبات هوتسهيل عملية المقارنة من فترة لأخرى والوصول إلى نتائج دقيقة حول التغيرات في بنود القوائم المالية .

4. الأهمية النسبية Materiality :

يتم وفقاً لهذا المبدأ إعطاء أهمية نسبية للمعلومات المالية ، ويعتبر البند اكثر أهمية نسبية كلما زاد تأثيره على القرارات الإدارية المتخذة وتقل أهميته النسبية كلما كان تأثيره قليلاً على عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، ويشوب عملية تحديد الأهمية النسبية بعض الصعوبة نظراً لاعتمادها على الممارسة المحاسبية

والخبرة الطويلة وعموماً تعتبر الأهمية النسبية أمر نسبي فما يعتبر مهماً في مشروع قد لا يكون بنفس الدرجة من الأهمية في مشروع آخر وهكذا .[38]

5 - الإفصاح Disclosure :

نظراً لعدم إمكانية تضمين القوائم المالية جميع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة لاظهار الصورة الحقيقية لهذه القوائم ولوضعية المشروع فإنه يتم تعزيز هذه القوائم بمرفقات يتم خلالها إعطاء معلومات أكثر إيضاحاً وتفصيلاً للاستفادة من القوائم في عملية اتخاذ القرارات والدراسات والبحوث .ويتطلب هذا المبدأ من المحاسب أن يقوم بالإفصاح عن كل الأحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المالية بحيث لايخفي المحاسب أية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية ، ولابد هنا من التأكيد على وجوب الموازنة بين مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح الكامل .

6 - الحيطة والحذر Conservatism :

ومن المبادئ المحاسبية ما يسمى بمبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ Conservatism والذي يتلخص بوجوب أخذ الخسائر المتوقعة بالحسبان قبل وقوعها وتجاهل الأرباح المتوقعة إلى حين تحققها الفعلي ، ومن التطبيقات المحاسبية لهذه السياسة تقييم مخزون البضائع في نهاية الفترة المحاسبية بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وكذلك تكوين مخصصات مختلفة .

7 مبدأ القابلية للمقارنة Comparability :

ويعني هذا المبدأ أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للمقارنة في المنشأة نفسها وأيضاً بين المنشآت المتماثلة من أجل رفع قدرة مستخدمي هذه القوائم على تقييم نتيجة أعمال المنشاة ومركزها المالي لخدمة أغراضهم في التنبؤ واتخاذ القرارات اللازمة.[39]

8 - مبدا الجوهر فوق الشكل form over Substance:

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقُدّمَت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني .

[38] حمزة بشير ابو عاصي ,مبادئ المحاسبة الجزء الاول دار الفكر . الاردن طبعة الاولى 1999

[39] حمزة بشير ابو عاصي ,مبادئ المحاسبة الجزء الاول دار الفكر . الاردن طبعة الاولى 1999 سبق ذكره

إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني ، ومن أمثلة تطبيق هذا المبدأ الاستئجار التمويلي وإعداد القوائم المالية الموحدة .

8 مبدأ التكلفة التاريخية

وهو أحد المبادئ المُحاسبية التي تتضمن إدراج الأُصول في الميزانية العمومية بالقيمة التي تم الشراء فيها وليس بالقيمة السوقية الحقيقة، فهُو مبدأ يُستخدم من أجل معرفة رأس المال الذي تم إنفاقه على شراء الأصل، ويُعد مبدأ التكلفة التاريخية مُفيدًا في مطابقة حُصول تغيرات بالأرباح أو بالنفقات،[٤] كما يُستخدم مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل حقوق الملكية والالتزامات بالإضافة لجميع الأُصول بقيمتها النقدية في تاريخ الحُصول عليها، فمبدأ التكلفة التاريخية يُعد معيار مقياسي يُستخدم من قِبل المحاسبين في مختلف أنحاء العالم كونه يضمن تسجيل معلومات الأُصول أو حقوق المُلكية أو الالتزامات الموجودة في البيانات المالية بالمبلغ المدفوع بالفعل، على سبيل المثال: تتلقى إحدى الشركات فاتورة مُقابل شراء طابعة مكتبية تم شراؤها في 26 يونيو عام 2018 بتكلفة 1300 دولار، وتم استلام الفاتورة في 28 يونيو لذا وفق مبدأ التكلفة التاريخية فإنه يتم تسجيل عملية الشراء في تاريخ حدوثها بالمبلغ النقدي المدفوع ، وبالتالي يتم تسجيل الطابعة كأصل ثابت في 26 يونيو مُقابل خصم 1300 دولار من حساب الأُصول.[٥] يُعد مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ المُهمة في عملية مسك الدفاتر التجارية، حيث يُعنى مبدأ التكلفة التاريخية بتسجيل الأُصول بتكلفة شرائها، وتتجلى طريقة عمل مبدأ التكلفة التاريخية باحتساب قيمة الأُصول؛ التي تُعد عبارة عن أي شيء ذو قيمة يتم شراؤه من أجل العمل، مع وجود بعض الاستثناءات كالنقدية وحساب القبض والحسابات المدفوعة مُسبقًا كالتأمين، ويُمكن أن تكون الأُصول أي شيء من الإمدادات والطابعات والمركبات والأراضي والمباني، على سبيل المثال: عند شراء كرسي فإن له قيمتان: قيمة التكلفة التاريخية والقيمة السوقية، تُعد قيمة التكلفة التاريخية عبارة عما تم دفعُه مُقابل الشراء دون حُدوث تغيير في قيمته ويتم حفظه في الميزانية العمومية التي تُبين جميع الأُصول والخصوم وحقوق المُلكية خلال فترة مُحاسبية مُعينة، كما يُمكن أن تشتمل التكلفة الأصلية كُل ما يتعلق بالتكلفة كرسوم الشحن والتسليم والإعداد، ويتم كذلك تسجيل تكلفة الأُصول غير الملموسة، مثل: براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية على أنها تكلفة إنتاج الأصل، كالتكلفة التي يتم دفعها لأحد الأشخاص مُقابل الحُصول على علامة تجارية والتكلفة التي يتم دفعها لأحد المُحاميين من أجل تسجيل العلامة التجارية، بينما تعكس القيمة السوقية ما يُمكن الحُصول عليه مُقابل بيع الأَصل الذي يتأثر بالتغييرات التي تحدث في الأسواق.[٦] ويعترف مبدأ التكلفة التاريخية بحدوث تغيُرات في قيمة الأُصول بحيث يتم تسجيل حُدوث انخفاض في القيمة نتيجة لعدة عوامل كالتقادم والتدهور المادي، لذا يتم تسجيل حدوث الانخفاض

باستخدام الإهلاك للأُصول التي تنخفض قيمتها باستثناء الأراضي التي لا تتعرّض للإهلاك، فيتم حساب القيمة الحاليّة للأصل المُتمثلة بالقيمة الدفترية من خلال طرح الإهلاك من التكلفة الأصلية للأصل، ولكن هذا لا يعني أن القيمة الدفترية هي نفس القيمة التي يتم بيع الأصول فيها، حيث يعتمد سعر البيع على العديد من العوامل، على سبيل المثال: في حال تعرّضت المركبة لحادث فإن سعر بيعها سيختلف عن قيمتها الدفترية.[40]

أساس التكلفة التاريخية :

يُعد المبلغ المدفوع مُقابل الحُصول على أحد الأُصول والذي يختلف عن القيمة السوقية الحالية لهذا الأصل باسم التكلفة التاريخية، والتي تتبع مبدأ التكلفة التاريخية التي يُطلق عليها أيضًا اسم التكلفة للمحاسبة وتتطلب عرض جميع أُصول وخصوم الشركة في سجلاتها المُحاسبية بتكلفة شرائها، ويُعد أساس التكلفة التاريخية الذي يُشكل ميزة لها أن السجلات المحفوظة والمُتعلقة بمبدأ التكلفة التاريخية تُعد مُتسقة وموثوقة وقابلة للمقارنة مما يُسهل عملية التحقق منها، وفي حال استخدمت الشركة أساسًا غير التكلفة التاريخية فإن هذا قد يُؤدي لحدوث العديد من المُشكلات لدى الشركات، على سبيل المثال: إذا قامت إحدى الشركات باستخدام القيمة السوقية فإنه من المُحتمل أن يقوم كُل عُضو من أعضاء قسم المُحاسبة بتحديد قيمة مُختلفة لأُصول الشركة، لذا فكل من قيمة السوق أو قيمة المبيعات ليسوا من الأساسات المُناسبة للشركات من أجل إعداد بياناتها المالية، ففي حال تم استخدام قيمة المبيعات فإن الشركات يجب عليها حساب صافي الدخل أو إعداد الميزانية العمومية بشكلٍ شهري وهُو أمر غير مُلائم خاصةً فيما يتعلّق بقيمة المخزون والأُصول الأُخرى ويُعد الأساس الذي يقوم عليه مبدأ التكلفة التاريخية هو تسجيل الأُصول والالتزامات بقيمتها عند الحُصول عليها لأول مرة دون إجراء التغييرات عليها، فالتكلفة التاريخية هي القيمة النقدية الاسمية للأُصول والالتزامات والتي تختلف عن القيمة السوقية، وتظهر أهمية مبدأ التكلفة التاريخية خلال فترات التضخم والانكماش التي تستلزم الحفاظ على رأس المال فيها، فيما تتطلب بعض أنواع الأُصول تحديث القيمة الدفترية وفق محاسبة القيمة العادلة التي تتطلب تسجيل التغيير الناتج في قيمة الأصل أو الالتزام، على سبيل المثال: قامت شركة بشراء أصل في السنة الأولى مُقابل 100 دولار، وفي نهاية العام الأول أصبحت قيمته السوقية 120 دولار، ثُم قامت الشركة ببيع هذا الأصل في السنة الثانية مُقابل 115 دولار فيكون المبلغ عبارة عن 100دولار تكلفة الشراء وأرباح بقيمة 15 دولار

المطلب الرابع اهمية المبادئ المحاسبية :

[40] حمزة بشير ابو عاصي ,مبادئ المحاسبة الجزء الاول دار الفكر . الاردن طبعة الاولى 1999 سبق ذكره

أهمية اتباع المبادئ المحاسبية:

المقبولة قبولًا عامًا تُعرف مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا على أنها الإجراءات والمبادئ المُوحدة والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية، والتي تهدف إلى تحسين اتساق المعلومات المالية ووضوحها من أجل إمكانية مُقارنتها بسهولة، حيث تُغطي هذه المبادئ العديد من موضوعات المُحاسبة كالأُصول والخُصوم والأسهم والنفقات، وبالتالي فإن اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا يُساهم في تقديم العديد من المزايا للأعمال، وفيما يأتي توضيح لأهمية اتباع هذه المبادئ المُحاسبية

سهولة المُقارنة: حيث إن الالتزام بالمبادئ المُحاسبية المقبولة عمومًا يُعزز من إمكانية مقارنة البيانات المالية خلال الفترات الزمنية المُختلفة مما يُحسن من العمليات المُختلفة.[41]

قابلية الاستخدام: تُعد مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا مُتسقة مما يجعل البيانات المالية أكثر قابلية للاستخدام، وهذا يضمن قدرة أصحاب المصلحة على تقييم بياناتهم المالية بسهولة أكبر.

الموثوقية: تُساعد مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا على تحسين موثوقية التقارير المالية الخاصة بالأعمال، وهذا يُسهل على المُقرضين تقييم مدى ملاءمة الأعمال للحُصول على القروض، كما يُساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل تتعلّق بالأهداف التشغيلية.

المطلب الخامس اهداف المبادئ المحاسبية

اهداف مبادئ المحاسبة المالية

إن الهدف من دراسة مبادئ المحاسبة المالية هو فهم أساسيات المحاسبة المالية فى ضوء التطور الفكري و التكنولوجى الذى يطرأ على المحاسبة المالية ومرونة تطبيق المبادئ المحاسبية وفقا للمعايير

المحاسبية الحديثة ومناقشة ذلك مع مختلف الإدارات في المنشأة مما يترتب علية تطور في الفكر المالي للمنشأة ليواكب التطور السريع و الحديث فى الفكر المالى و المحاسبى للوصول الامثل و الصحيح وفقا للمعايير فى اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بالتسويق والاستثمار والمبيعات والإنتاج للوقوف على مدى قوة المنشأة الاقتصادية فى سوق ريادة الأعمال بين منافسيها وقدرتها على المنافسة الشرسة في السوق

[41] عليان الشريف، فائق شقير،آخرون، مبادئ المحاسبة المالية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2000

ومرونة الأداء لمواجهة تقلبات السوق من خلال قرارات جريئة و قوية تحافظ بها على مكانها السوقية و المالية بين المنافسين فى ظل هذة المنافسة الشرسة في سوق ريادة الأعمال .

المبحث الثالث الخسارة المالية

تمهيد

بالنظر إلى البيئة الحالية لأسعار الفائدة المنخفضة والتدابير التحفيزية المستمرة من قبل الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، يتوقع الخبراء عاماً قوياً لكل من أسواق الأسهم العالمية وأسواق الأسهم الخليجية. وعلى الرغم من الموجات المتتابعة من فيروس كورونا، التي لا تزال تتسبب في حملات إغلاق جديدة، تجتاح أوروبا وآسيا والأميركتين، وتتأثر بتداعياتها منطقة الشرق الأوسط، حيث تعطي سرعة تقديم اللقاحات في البلدان الخليجية، الأمل بسرعة تعافي قطاعات العقار والطيران والسياحة والخدمات والأغذية، ما سيترك أثراً إيجابياً على أداء الشركات العاملة في هذه القطاعات المدرجة في أسواق المنطقة. ولكن مع هذه التوقعات الإيجابية تتعالى دعوات المحللين الماليين، إلى ضرورة تثقيف المُتداولين في عمليات شراء الأسهم في ما يتعلق بدراسة الشركات ووضعيتها وربحيتها، قبل الإقدام على شراء أسهم فيها. فلا يمكن إلقاء كل اللوم على الجائحة عندما اكتست شاشات معظم أسواق المال الخليجية باللون الأحمر العام الماضي، باستثناء الشهرين الأخيرين من عام 2020، حين أخذت أسواق المال في الانتعاش وواصلت انتعاشها في الربع الأول من العام الحالي مدفوعة بالتحسن الذي طال أسعار النفط والأداء القوي لكبرى البنوك الخليجية.

وحذر محللون ماليون تحدثوا لـ "اندبندنت عربية"، من "مخاطر الانصياع وراء إشاعات السوق وأحاديث المجالس الخاصة في قرارات شراء الأسهم"، التي قالوا إنها "المتسبب الأول في خسائر الأفراد". وشددوا على ضرورة استخدام السيولة المُدخرة في شراء الأسهم وليست المُقترضة. وأن يكون هدف الاستثمار بعيد المدى وليس قصيراً.

المطلب الاول تعريف الخسارة المالية:

مبدأ الخسارة المالية:

ويقصد بهذا المبدأ أن تكون الخسارة الناتجة عن تحقق مسبب الخطر المؤمن منه خسارة مالية يمكن قياسها وليست خسارة معنوية أو نفسية يصعب قياسها . و أهمية هذا المبدأ يظهر عند بداية العملية التأمينية للمعاونة فى حساب القسط، وعند نهاية العملية التأمينية للمساعدة فى عملية حساب قيمة الخسارة. ذلك أنه لو كانت الخسارة معنوية لما أمكن تقديرها أو تقدير القسط الذى يتناسب معها .

غير أنه يمكن فى بعض الحالات التأمين على الأشياء التي لا يمكن قياسها من خلال عقود تأمين محددة القيمة مسبقا يحدد فيها مبلغ التأمين الذى يدفع بغض النظر عن حجم الخسارة المحققة، و ذلك مثل حنجرة المغنى أو أصابع العازف أو رجلى لاعب كرة القدم أو التحف النادرة.[42]

المطلب الثاني اهم خطوات لتجنب الخسارة المالية:

عدم الانصياع وراء الإشاعات:

ودعا محمد على ياسين، الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات والعملاء في "الظبي كابيتال"، المستثمرين في الأسواق الخليجية إلى "عدم الانصياع خلف الإشاعات، وعدم تتبع مواقع إلكترونية غير معروفة قد تُوجه المستثمر نحو طرق استثمار خاطئة، أو الاستماع إلى نصائح أفراد غير معروفة توجهاتهم". وحض ياسين المستثمرين على ضرورة النظر إلى أسواق الأسهم على أنها استثمار طويل قد يمتد لأشهر وسنوات عدة وليس لأيام وأسابيع قصيرة، قائلاً إن "الاستثمار في الأسهم لفترة قصيرة جداً قد يرفع مستويات المخاطرة وربما يقود إلى المضاربة". ودعا ياسين إلى "وجوب أن يكون الاستثمار في سوق الأسهم عبر سيولة يمتلكها المُستثمر، وليس عبر السيولة المقترضة". وأضاف أن "عملية تشجيع المستثمرين على الاقتراض سواء كهامش أو رافعة أو عبر البنوك من أجل التداول، يرفع نسبة المخاطر بشكل كبير جداً، وهو ما نراه بشكل واضح في تجارة العملات أو ما يعرف بتجارة الخيارات على الأسهم التي يتداولها البعض، ويستخدمها كطريقة لعملية تداول كميات كبيرة من الأسهم باستخدام مبالغ صغيرة لاعتقادهم بتضخيم الأرباح غير مُدركين أن هبوط الأسهم يعني خسارة أكبر"[43].

وقال إن "البعض يسعى إلى طلب المشورة من آخرين لديهم خبرة في السوق، وقد يكون هؤلاء على صواب في نصائحهم المُقدمة أو على خطأ. وعندما تكون خاطئة يتملص هؤلاء ويتحمل مشتري الأسهم المسؤولية عن الخسارة. من هنا أنصح المستثمرين الأفراد في الخليج، ممن يستعينون بموقع إلكتروني معين، أو مَن يلجأون إلى آخرين للحصول على نصائح في عمليات الشراء، أن يبحثوا في الشركة التي يرغبون في شراء أسهمها، عن وضعيتها في السوق وربحيتها وإذا كانت قد حققت أرباحاً لسنة واحدة فقط أو سنوات عدة، وأيضاً إن كانت الشركة تُحافظ على نسبة توزيع أرباحها أم لا، بالتالي يكون لدى الشركة ريع جيد يشجع على الاستثمار لفترة طويلة، إضافة إلى معرفة ما إذا كان مساهمو هذه الشركة معروفين ولديهم خبرة

[42] (1) الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

[43] نفس المرجع السابق (1)الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

استثمارية، وقد تكون الحكومة جزءاً منها، بالتالي تشكل ثقلاً قادراً على المساعدة والحماية. بالتالي كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل الاستثمار في شراء الأسهم".

أسواق المال تجارة تحتمل الربح والخسارة:

ووصف الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات والعملاء في "الظبي كابيتال"، الاستثمار في أسواق المال بـ"التجارة التي تحتمل الربح والخسارة". وأضاف "لو عدنا إلى أساسيات الاستثمار في أسواق الأسهم سنجد أن المُستثمر الذي يشتري السهم يصبح شريكاً في الشركة التي تطرح الأسهم، فعادةً ما يتجه هذا المستثمر إلى شركة بعينها كونه يؤمن بنموذج عملها، وربما لأن إدارتها قوية على أمل أن يحقق أرباحاً بعد فترة من الزمن. وبرأيي، فإنه مع مرور الوقت ومع موجة التطور الحاصلة وفي ظل انتشار الاستثمار بشكل عام، فقدَ المستثمر ارتباطه بهذه المعاني، وأصبح يتاجر بالسهم مراراً وتكراراً من دون محاولة معرفة خلفيات الشركة التي يشتري أسهماً فيها وبخاصة صغار المستثمرين من الأفراد الذين يطمحون لتحقيق أرباح سريعة من خلال عملية التداول السريعة وربما حتى المضاربة في فترة قصيرة".

وعبّر ياسين عن اعتقاده بأنه كي يكون الاستثمار في الأسهم ناجحاً، ينبغي أن يكون متوسط أو طويل الأجل. وقال "عندما نقول متوسط فنحن نتحدث عن سنتين، أما طويل الأجل فهو يمتد ما بين خمسة إلى سبعة أعوام، وأي فترة أقل من ذلك، تكون نسبة الاستثمار موجودة فعلياً، ولكن الحظ تكون نسبته أكبر فيها، إضافة إلى أن الشركة قد تمر بظروف عابرة خلال فترة الاستثمار القصيرة، ما قد يخفض أرباحها أو حتى يخلق فيها خسائر". وأضاف "لو كان الاستثمار في سوق الأسهم قصير الأجل ولا يمتلك فيه المستثمر قدرة على حمله لفترات طويلة، عندها سيضطر لبيع أسهمه بخسارة".

شراء الأسهم بالسيولة المملوكة وليست المُقترضة:

وشدد الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات والعملاء في "الظبي كابيتال"، على ضرورة أن يستعين المستثمر بما لديه من سيولة فائضة في شراء الأسهم، وليس من سيولة رئيسة يحتاجها خلال فترة قصيرة، "فالسيولة الفائضة تعني أن المستثمر قادر على تحمل الاستثمار لفترات طويلة، بينما السيولة الرئيسة تعني أن التحمل يكون لفترات قصيرة، فعلى سبيل المثال أن يستخدم المرء المال الذي ادخره لإيجار مسكنه في

شراء الأسهم ومن ثم يأتي وقت يحتاج لهذ المال لدفع الإيجار ليجد أن السوق غير ملائمة لبيع الأسهم، بالتالي تلحق به الخسارة"[44].

أما من ناحية المخاطر فقال ياسين، إن "المخاطر موجودة في كل الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ولكن الذي يُحدث الفرق في هذه الأسواق هي نوعية المُستثمر، ففي الأسواق الخليجية أغلبية المستثمرين أفراد، وهناك كبار المستثمرين من الأفراد من أصحاب الخبرة في أسواق الأسهم، بينما في الأسواق العالمية المُتطورة نرى أن القسم الأكبر من المستثمرين هم من الشركات، وإن كانت هذه الشركات تؤسس محافظ لصغار المستثمرين للاستثمار فيها من أجل تخفيف المخاطر عليهم، وعادةً ما يدير تلك المحافظ مديرون كبار ذوو خبرة". وأضاف "لكن الحاصل في السنوات الأخيرة كان مختلفاً، فلم توفر تلك المحافظ دائماً الحماية اللازمة لصغار المستثمرين".

حرق الأموال من التداولات السريعة والخسائر

وتابع ياسين قائلاً إن "هناك نقطة أخرى مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي أن صغار المستثمرين يعتقدون أنه إذا كانت قيمة سعر السهم في السوق أقل، فبإمكانهم شراء كميات أكبر، ومن ثم التحرك بهذه الأسهم لتحقيق الأرباح، ولكن ما لا يُدركه هؤلاء هو أنه عندما يكون سعر سهم الشركة قليلة (تحت الدرهم أو تحت الريال)، فإن هذه الشركات نزلت عن قيمتها الاسمية، وهذا يعني أن هذه الشركة تسجل خسائر وإلا لما نزلت، إلى جانب إمكانية حدوث مزيد من الهبوط للسهم وما ينتج عنه من تحمل المشتري لمزيد من الخسارة، بالتالي عملية حرق الأموال من التداولات السريعة على أسهم هذه الشركات هو ما يسبب من وجهة نظري معظم خسائر المستثمرين".

الخسارة والربح واردان

من جانبه، رأى طارق قاقيش، المدير التنفيذي لشركة "سولت" للاستشارات المالية، أن "احتمالية تجنب الخسارة في سوق الأسهم منخفضة جداً، فالخسارة والربح واردان، بخاصة وأن الأسهم تُعد من الأصول عالية المخاطر، بالتالي لا يمكن للمستثمر في أسواق الأسهم تجنب الخسارة". وقال قاقيش إن "هناك استراتيجيات معينة يمكن للمستثمر القيام بها لخفض نسبة المخاطر، أبرزها تنويع المحافظ وهذا لا يعني شراء المستثمر أكثر من سهم، وإنما التنويع في القطاعات المختلفة التي تشكل معامل ارتباط في ما بينها سلبي أو منخفض. وهناك أيضاً التنوع الجغرافي، أي الاستثمار في سوق الأسهم الإماراتية والسعودية والأميركية والأوروبية، فالاستثمار على سبيل المثال في السوقين السعودية والإماراتية لا يُعد تنويعاً، لأن

[44] نفس المرجع السابق (1)الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

عوامل الارتباط مرتفعة نتيجة وجود عوامل مشتركة محركة للاقتصاد، مثل عامل أسعار النفط. وهناك استراتيجية أخرى قصيرة وبعيدة للبيع على المكشوف، التي تخدم المراكز طويلة الأمد أو استراتيجية قصيرة التي يستخدمها عادة مديرو صناديق التحوط التي يمكن لها أن تخفف المخاطر في سوق الأسهم"[45].

عامل السن يؤثر في قرارات الاستثمار وفي تكوين المحفظة

وتابع قاقيش قائلاً إن "من أهم الأمور التي يُنصَح بها المتداول، هي أن تُمثل الأموال المستثمَرة في سوق الأسهم جزءاً بسيطاً من المحفظة الكلية للمستثمر، فإذا كانت قيمة كل الأصول التي يمتلكها مليون درهم على سبيل المثال، فيجب ألا تتعدى نسبة الاستثمار في الأسهم ما بين 5 إلى 10 في المئة. من المهم أيضاً، الإشارة إلى أن عامل السن يؤثر على القرارات الاستثمارية وحتى على تكوين المحفظة، فعندما يكون المستثمر في سن متقدمة نشرح له المخاطر لمعرفة مدى تقبله لها، في حين يختلف الأمر بالنسبة إلى المستثمر الحديث السن حيث ننصحه بالتنويع من ناحية نوعية الأصول في سوق الأسهم والسندات وكذلك السيولة المتواجدة في البنك، بالتالي ينبغي النظر في كل هذه الأمور".

كذلك قال المدير التنفيذي لشركة "سولت" للاستشارات المالية، إنه "بالنسبة إلى أسواق المنطقة التي تتراوح ما بين الناشئة والنامية والحدودية، فإن غالبية المستثمرين لا يزالوان يتفاعلون عملياً بالمشاعر ويستمعون إلى الإشاعات ويتخذون قرارات بالشراء بناءً على بعض الأخبار غير المؤكدة وطبعاً هذا الأمر طبيعي ولا يقتصر على أسواق المنطقة بل موجود في العالم أيضاً، ولكن النسبة الأكبر هي في المنطقة بسبب ضعف تطبيق القوانين في بعض الدول، ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وفي ذات الوقت من الضروري الاعتماد على وعي المتداول وخبرته في الأسواق التي هي أحد أبرز الأسباب التي تؤثر في القرارات الاستثمارية".

وأوضح أن "أسواق المنطقة تتمركز فيها أكبر نسبة لحجم تداول الأفراد مقارنةً مع المؤسسات وصناديق التقاعد، لذلك نلاحظ أن تأثر الأسواق نتيجة الأخبار غير المؤكدة والإشاعات منتشرة عادةً، وقد تكون الأكثر انتشاراً بالنسبة إلى أسواق أخرى"[46].

المطلب الثالث العلاقة بين التكلفة والأصل والمصروف والخسارة :

يمكن ايضاح العلاقة التي تربط بين هذه المصطلحات وذلك على النحو التالي :

[45] نفس المرجع السابق (1)الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

[46] نفس المرجع السابق (1)الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

1. اذا لم تستخدم المنافع التي حصلت عليها المنشأة مقابل تضحيتها بمواردها في الفترة الحالية فان تكلفة تلك المنافع تعد بمثابة أصول تظهر ضمن قائمة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية كما هو الحال بالنسبة للمتبقي من الأصول الثابتة والمخزون.

2- أما اذا استخدمت تلك المنافع، فان هناك ثلاثة احتمالات بشأنها تتمثل فيما يلي :

أ- أن يترتب على استخدام تلك المنافع الحصول على منتجات أو خدمات وأن يتم بيع تلك المنتجات أو الخدمات، في هذه الحالة تتحول تكلفة تلك المنافع الى مصروفات (تكلفة البضاعة المباعة) تحمل على الايرادات الناتجة عن عملية البيع[47].

ب- أن يتم استخدام تلك المنافع في الحصول على منتجات صالحة للبيع ولكن لم تتمكن المنشأة من بيعها، في هذه الحالة تتحول تكلفة تلك المنافع الى أصول تتمثل في المخزون.

ج- أن لا يترتب على استخدام تلك المنافع الحصول على ايرادات حالية أو متوقعة كأن تتعرض المنتجات التي يتم انتاجها أو الحصول عليها الى الضياع أو للتلف مما لا يمكن المنشأة من تحقيق إيرادات، في هذه الحالة تتحول تكلفة تلك المنافع الى خسارة تحمل على ايرادات الفترة التي حدثت خلالها تلك الخسارة.

[47] نفس المرجع السابق (1)الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: عرض عام حول مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم ".E.DI.M.CO "

سوف نتطرق في هذا المبحث على مؤسسة توزيع مواد البناء «E.DI.M .CO» من خلال استعراض كل من تقديمها ، أهدافها، و مهامها وهيكلها التنظيمي.....

المطلب الأول: تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم"E.DI.M.CO ".

مؤسسة توزيع مواد البناء "Entreprise Distribution Matricelise Deconstruction " هي مؤسسية اقتصادية مقرها الاجتماعي حي سيدي العجال ببلدية الصيادة لولاية مستغانم.

أنشئت في 25 سبتمبر 1984 بموجب قرار رقم83/12 في بدايتها كانت مؤسسة محلية حيث كان نشاطها الرئيسي توزيع مواد البناء ، أما في سنة 1989 قامت المؤسسة بتوزيع الإمكانيات من خلال انخراطها في مجال البناء كما أنما أنجزت العديد من المشاريع العقارية إذ تم تحويلها من مؤسسة توزيع مواد البناء إلى شركة أسهم بمقتضى العقد التوثيقي رقم30/96 والصادر في 17 جانفي 1996 حيث بلغ رأسمالها إلى200.000.000 دج.

وفي سنة 1997 قامت الشركة بفتح منافذ تأجير في عدة مناطق، كما انه لديها أكثر من 1000 مسكن ترويجي ومئات من المباني التجارية والعديد من المشاريع الأخرى.

وكما تعتمد على الأنشطة سواء كانت تجارية (قطاع مواد البناء أو نشاطات إنجازية)عملية بناء(أو ترويجية وذلك من خلال ما تم انجازه من خلال الانجازات ، حيث لم تسمية خبرة مدتها أكثر من 30سنة و ذلك لأكما تقوم وتعمل على تبني علاقات دائمة ومتواصلة مع الزبائن وذلك من خلال تلبية حاجياتهم و كذلك تعمل على توسيع نشاطها وذلك ظاهر في فتح ورشات متخصصة في أشغال البناء ، الحداد ، الطلاء ومختلف الأنشطة التي لها علاقة بالبناء.[1]

حيث لها مركزين تابعة لها والتي تتمثل في:

-مركز سيدي عثمان بمستغانم.

-مركز التوزيع سيدي العجال بمستغانم.

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

-عدد العمال في مؤسسة توزيع مواد البناءE.DI.M.CO " "

تحتوي مؤسسة توزيع مواد البناء على مجموعة من العمال من سنة 2013الي 2015 سنتناولها في الشكل التالي:

الجدول رقم (01) :عدد عمال مؤسسة " E.DI.M.CO "

المهنة / السنة	2013	2014	2015
الإطارات المسيرة	05	06	05
الإطارات العليا	/	04	01
إطارات التطبيق	17	20	20
عمال التأهيل	12	17	17
عمال التأهيل	95	106	126
المجموع	129	153	169

المصدر: من وثائق المؤسسة[48]

[48] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

المطلب الثاني : مهام والهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم.

أولا : مهام مؤسسة توزيع مواد البناء.

للمؤسسة ثلاث وحدات والتي من خلالها تبرز مهامها:

وحدة انجاز الأشغال: مهمتها عملية البناء ومراقبة المشاريع.

الوحدة التجارية: مهمتها قائمة على شراء وبيع مواد البناء و مستلزماته.

الوحدة العقارية: مهمتها بيع الشقق والمساكن التي تم انجازها وتطويرها.

كما أنها مكلفة بالإنتاج وتوزيع مواد البناء في ظروف جيدة وأقل تكلفة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم.[1]

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء " E.DI.M.CO"

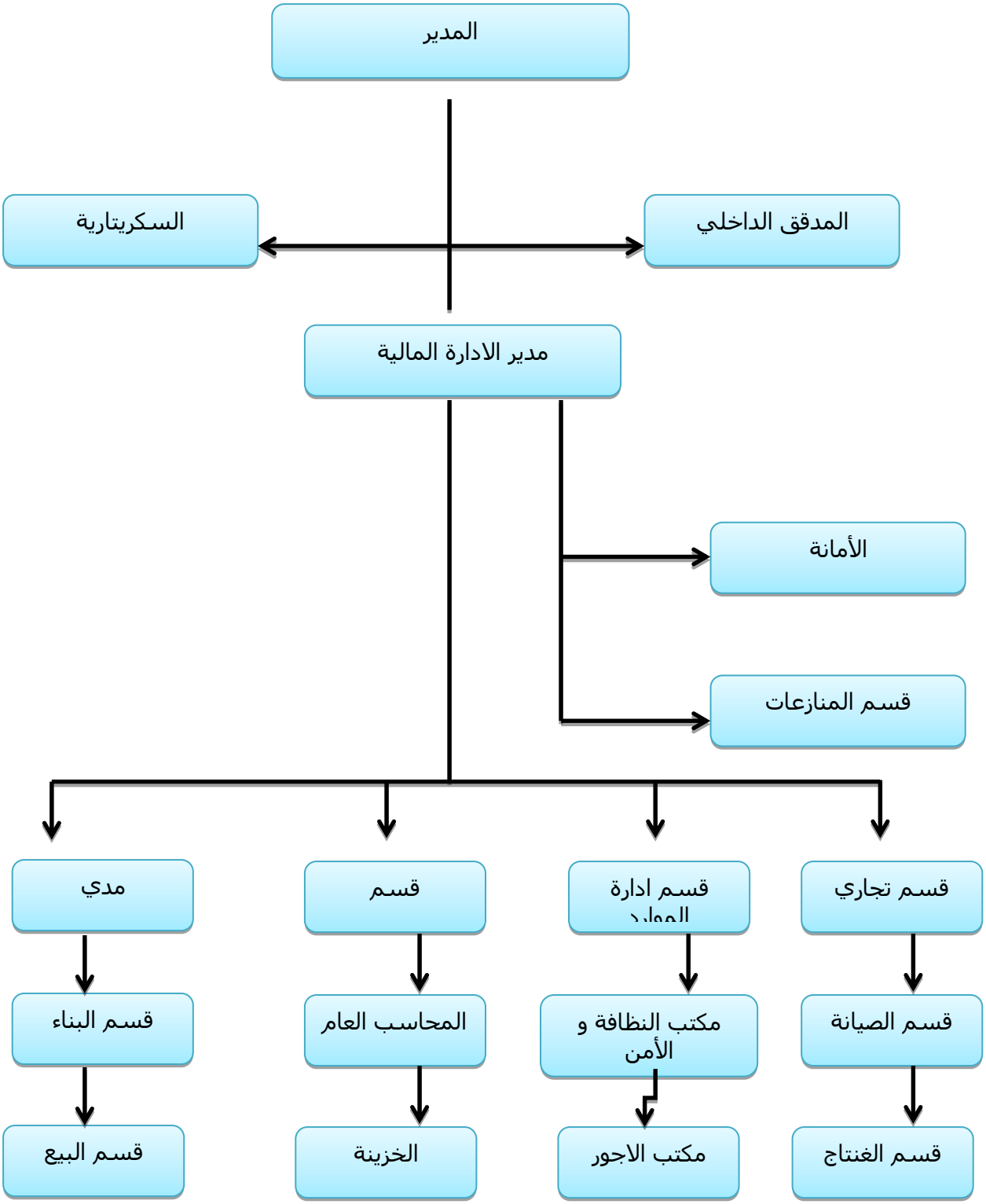

المصدر : من وثائق المؤسسة

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

-شرح الهيكل التنظيمي:

1. **المدير:** هو المشرف العام على المؤسسة ، وهو الذي يتولى تسيير المؤسسة بمختلف مصالحها بصفة عامة والقرار الأخير يعود إليه وذلك من خلال:

-متابعة المصالح والأقسام التي تقع تحت سلطته.

-تحليل التقارير الواردة من المصالح والأقسام واتخاذ القرارات الهامة و المناسبة.

-تسيير و مراقبة رؤساء المصالح التابعة لإدارة الوحدة.

-عقاد اجتماعات وإدراج السياسات والإجراءات الخاصة لكل مصلحة.

2. **السكريتارية:** وهي التي تنظم الشؤون الخاصة بالمؤسسة ، و تنظيم عمل ومواعيد المدير وذلك من خلال قيامها بالمهام التالية:

-تحويل التقارير من المصالح إلى المدير.

-ضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير وإبلاغه بذلان.

3. **المدقق الداخلي:** يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم البيانات سليمة ودقيقة للإدارة من خلال منع الغش والانحراف عن السياسات الموضوعية.
4. **مدير الإدارة المالية :** هو الشخص المسؤول عن المصلحة المالية و تعتبر هذه الأخيرة مركزية في المؤسسة. بحيث تتفرع إلى قسمين هما:

أ. **الأمانة :** تقوم بمساعدة مدير الإدارة المالية[1].

ب. **قسم المنازعات :** مهامه تتمثل في متابعة النزاعات داخل المؤسسة وخارجها وترتيب وضبط العمل حتى تسهل المتابعة على مدير الإدارة المالية لمحاربة الغش والتزوير.

5. **القسم التجاري :** يقوم بعملية توزيع للزبائن ، كما تعتبر عنصر ربط بين المؤسسة والزبائن.

6. قسم الصيانة : يتكفل بصيانة الآلات والمعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة.

7. قسم الإنتاج: يقوم هذا القسم بالإنتاج مختلف الوسائل المساعدة في عملية البناء.

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

8. قسم المحاسبة: يشرف المحاسب في هذا القسم على عمليات الفوترة و الحسابات المتعلقة بالبيع والشراء وكذلك يقوم بمساك يوميات مساعدة حسب الحاجة إليها . وينقسم هذا القسم إلى فرعين:

أ. فرع المحاسب العام.

ب- فرع الخزينة.

مديرتقني : هو المسؤول عن ممتلكات الوحدة وينقسم إلى نوعين هما:

أ- قسم البناء: في هذا القسم وجد مكتب تقني يهتم بالتخطيط للمشروع.

ب. قسم البيع : يوجد بهذا القسم مكتب مكلف ببيع ما تم انجازه من بناءات واكتتابه و كذلك يقوم بشراء

الأراضي من اجل البناء فيها.

10. قسم إدارة موارد البشرية: يهتم هذا القسم بالجانب البشري للمؤسسة ويتكون من:

أ. مكتب النظافة والأمن:

بحيث يهتم هذا المكتب بأمن وسلامة المؤسسة من أي خطر ومكلف بأعوان الأمن المؤسسة، ومن مهام القسم

أيضا عملية التموين بالوسائل المستخدمة في هذا القسم

ب. مكتب الأجور : يقوم بدراسة أيام العمل و مجموع العطل والغيابات ويحدد الأجر اللازم الذي يدفع الكل عامل.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم.

الكل مؤسسة أهداف وهو البقاء والاستمرار والنمو أي أن هدفها الطويل الأجل ولها هدف مادي هو تحقيق أكبر ربح ممكن . وتتلخص أهدافها فيما يلي:

-العمل على تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات الفنية للعمال و استغلال كل المشاريع التنموية.

-العمل على الدخول في الأسواق الخارجية.

-العمل على زيادة قدراتها التنافسية عن طريق اكتساب ميزة تنافسية تتمثل في إرضاء العميل و جودة الخدمات المقدمة.

-العمل على تلبية رغبات العملاء عن طريق انجاز طلباتهم في اقل فترة ممكنة و بأقل تكلفة ممكنة في السوق" [1].

-تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير المواد و اللوازم لتسمح للعميل مزاولة نشاطه.

-رفع المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم ، ورفع مستواهم المهني.

- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق فتح أبواب التوظيف أمام الشباب وأصحاب الحرفي.

توفير تأمينات ومرافق للعمال مثل: التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد.....الخ.

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

المبحث الثاني: تقييم التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع البناء بمستغانم.

إن ضرورة تبني المؤسسة لوظيفة التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية أصبح ضرورة و ملحة ، و هذا و الدور الذي يلعبانه في المساهمة في تقييدها وتطويرها ، لذا سنتناول في المبحث موضوع تقييم التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم.

المطلب الأول: المستندات المستخدمة.

يتمثل الهدف الرئيسي من المستندات المستخدمة هو تقييم الأوضاع للمؤسسة المالية والمحاسبية وذلك لتلبية متطلبات المؤسسات وذلك باستخدام المستندات المتمثلة في دليل الحسابات والمجموعة الدفترية و المجموعة المستندية و تتلخص فيما يلي:

- **دليل الحسابات:**

يعتبر من العناصر المساعدة لنظام تشغيل البيانات في المحاسبة بحيث هو عبارة عن قائمة تحتوي على رموز وعناصر الحسابات المستخدمة في النظام المحاسبي ، و هذا الإجراء مفيد في تحديد عدد الحسابات وبالتالي تحديد و تقسيم البيانات اللازمة لوضع التقارير ويتضمن دليل الحسابات في مؤسسة توزيع مواد البناء ما يلي:

المجموعة 01: الأموال الخاصة و تتمثل في الآتي :

ح/10 رأس المال الاجتماعي .

ح/13 احتياطات[1].

ح/14 إعانات الاستثمار.

المجموعة 02: الاستثمارات و تتمثل فيما يلي:

ح/20 مصاريف إعدادية.

ح/21 قيم معنوية.

ح/22 تجهيزات الإنتاج.

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

المجموعة03 : المخزون و تتمثل في:

ح/30 بضاعة.

ح/31 مواد و لوازم.

المجموعة 04: الحقوق وتتمثل في:

ح/42 حقوق الاستثمارات.

ح/43 حقوق المخزون.

المجموعة 05: حسابات مالية وتتمثل في:

ح/52 ديون الاستثمار.

ح/54 اقتطاعات الحساب.

❖ **المجموعة المستندية:**

تمثل الأوعية التي يسير فيها المستناد منذ تحريره مارا بكل مراكز الخدمة أو مراكز التكلفة التي تؤثر فيها ويتأثر بما حتى يفي المستند الغرض منه . ويجب التحقق من صحة المستن زد من خلال الفحص المستندي يتم موجبها[1].

التأكد من صحة العمليات المالية واعتماد المعلومات محاسبيا ، و كذلك يعتبر المستند وثيقة إثبات يمكن الرجوع إليها عند الحاجة مثل فاتورة الشراء ، فاتورة البيع ويجب أن يتصف المستند ما يلي:

-يحمل رقما متسلسلا حتى يمكن حفظه وتوثيقه والرجوع إليه.

-يشمل على البيانات والتقارير اللازمة للإدارة العليا والإدارات الأخرى.

-يصف العملية المالية.

-الوضوح والبساطة والدقة والموضوعية من أجل اتخاذ القرارات بصورة صحيحة وواضحة .

❖ **المجموعة الدفترية:**

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

تقوم هذه المجموعة بتسجيل البيانات والعمليات الحسابية ومصادر القيد في السجلات في المستندات المختلفة الخاصة بتلك العمليات والغرض من هذه السجلات هو وضع جميع العمليات والأحداث المالية الخاصة بنشاط المؤسسة بالإضافة إلى تحديد علاقة المؤسسة بالغير ، و ذلك من أجل قياس نتيجة نشاط المؤسسة و بيان المركز المالي لها ، بالإضافة إلى إمداد الإدارة بالمعلومات التي تساعدها في أداء وظائفها المختلفة بكفاءة وفعالية.

وتنقسم المجموعة الدفترية في مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم إلى السجلات الآتية:

1. دفتر اليومية : وهو يمثل دفتر القيد الرئيسي ويتم تسجيل فيه من واقع أذون قيد اليومية العامة و تسجل فيه القيود التالية:

- القيود المركزية الشهرية الدفاتر اليوميات المساعدة.
-العمليات التي ليس لها دفتر يومية مساعدة.

- قيود التسويات الجردية التي تجري عند إعداد المراكز المالية الشهرية أو السنوية للمؤسسة[1].

-قيود فتح وإقفال الدفاتر في بداية و حماية كل عام مالي.

2. دفتر الجرد : وفيه يتم تسجيل قوائم الجرد السنوية التي تعدها المؤسسة في حماية كل سنة مالية و الموقع عليها من القائمين بالجرد.

3. يوميات المساعدة : وهي تلخيص العمليات ذات الطبيعة الواحدة ومن أهم اليوميات المساعدة يومية المشتريات الآجلة ، يوميات المبيعات الآجلة ، يومية المقبوضات ويومية المدفوعات.

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

4. دفتر الأستاذ: هو مجموعة من الحسابات المرحلة من اليومية العامة أو المجمعة من دفاتر الأستاذ المساعدة و المرحلة إلى دفتر الأستاذ العام[1].

المطلب الثاني: آلية تقييم المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع البناء بمستغانم.

أولا : تدفق البيانات إلى النظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

تتمثل آلية نظام المعلومات المحاسبية في تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بأهم الأنشطة التي يقوم بها المؤسسة:

1. النظام المعلوماتي لمؤسسة توزيع مواد البناء:

هو عبارة عن مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات ويتم تحويل المعلومات في مديرية العمليات على وحدات تخزين رأسمالها إلى المديرية العامة حيث يتم معالجتها وإعداد التقارير الخاصة بكل مديرية بناء على المعلومات السابقة ، أي معلومات تتعلق عادة بالاستهلاكات من المواد الأولية النفقات....الخ.

2. بيانات نظام المعلومات المحاسبية:

تتعدد أنشطة مؤسسة توزيع مواد البناء نتيجة لطبيعة نشاطها الإنتاجي وذلك من خلال مختلف العمليات اليومية التي تقوم بها والمتمثلة في عمليات البيع والشراء وعمليات الإنتاج والصيانة ... الخ. و ينتج عن

العمليات مجموعة من المعلومات الاقتصادية يتم إرسالها إلى نظام المعلومات المحاسبي على مستوى قسم المحاسبة مديرية المالية والمحاسبة من اجل إعطائها صبغة كمية و معالجتها.

ثانيا : معالجة البيانات لإعداد القوائم المالية.

يتم معالجة البيانات وفقا للنظام اليدوي حسب ما جاء فيه المخطط الوطني للمحاسبة ، كما تملك المؤسسة برنامج الكتروني لتسجيل البيانات والمعلومات الناتجة عن مختلف المعاملات الداخلية والخارجية[1].

1. المعالجة وفق النظام اليدوي:

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

-معالجة المشتريات : يتم معالجة المشتريات انطلاقا من وثيقتين أساسيتين:

أ. نسخة من طلبية الشراء والمعدة من طرف المديرية التجارية ، يتم توجيه نسخة منها إلى دائرة المحاسبة.

ب. نسخة من وصل الدفع المعد من طرف مصلحة الخزينة لصالح المورد المعني والذي غالبا ما يطلب دفع تسبيقات ، بعد ذلك يتم التسجيل في يومية المؤسسة كما يلي[1]:

التاريخ N-N

		تسبيقات للموارد		XXX	
419					
	512	البنك			XXX
		تحرير شيك رقم.....			

بعد استلام فاتورة الشراء يتم إرسالها إلى مصلحة المحاسبة حيث يتم مقارنة الفاتورة مع الطلبية و سند الإدخال ، وفي حالة تطابق هذه الوثائق يقوم المحاسب بتسجيل الفاتورة وعملية إدخال المواد إلى المخازن وفقا اللقيدين التاليين[1] :

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

		التاريخ N-N			
	381	مشتريات مواد اولية	XXX		
457		الرسم على القيمة المضافة	XXX		
530	المورد				XXX
	تسجيل فاتورة رقم.....				

		التاريخ N-N			
31		مواد و لوازم	XXX		
	381				
		مشتريات مواد و لوازم			xxx
		سند ادخال رقم.....			

ت. معالجة المبيعات[1]:

[1] المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .

		N-N التاريخ			
		470 الزبائن		XXX	
71		إنتاج مباع	XXX		
	54	الرسم على القيمة المضافة			XXX
		تسجيل الفاتورة رقم:.....			

72		N-N التاريخ			
		إنتاج مخزون		xxx	
	35	إنتاج تم المصنع			xxx
		سند إخراج رقم :.....			

بعدها يتم تسوية وضعية الزبائن من خلال تسديد لالتزاماته تجاه المؤسسة سواء نقدا أو بتقديم شيك يتم التسجيل المحاسبي لعملية التسديد انطلاقا من نسخة وصل الدفع المرسل من قبل قسم الخزينة وفقا للقيد الآتي :

التاريخ N-N				
	512			
البنك				
	470			
الزبائن		xxx		
				xxx
تسديد عملية التسديد سند الدفع رقم :.....				

ج. **معالجة الأجور :** تقوم مصلحة الموارد البشرية بإرسال اسطوانة تحتوي على سندات أجور العمال يتم إدخالها إلى برنامج خاص بمحاسبة الأجور يقوم بتسجيل العملية.

د.-معالجة البنك.

د. معالجة الصندوق.

و. معالجة البيانات الأخرى.

المبحث الثالث: و اقع التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية فمؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم.

يشمل هذا المبحث تحليل استمارة الاستبيان التي تتضمن معلومات عن أفراد العينة و ثلاث محاور بحيث كل محور يؤكد أو ينفي الفرضية المطروحة على ارض الواقع وهذا التحليل يكون عن طريق أدوات إحصائية.

المطلب الأول: مراحل و محتوى الاستبيان:

أولا: مراحل تصميم الاستبيان:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المعلومات والبيانات التي لها علاقة بموضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي :

استمارة الاستبيان في وثيقة بحثية مهمة بحيث يتم عن طريقها تسجيل البيانات والمعلومات من الواقع ، وهي أراء وجهات نظر الشركة التي أجرينا فيها التربص وأساتذة اكادميين حول مشكلة الدراسة و حتى تستوفي استمارة الاستبيان الجانب العلمي من دقة و بساطة ووضوح فقد تم إعدادها من خلال ما يلي:

قمنا بجمع المعلومات والبيانات والمعطيات استنادا على الجانب النظري من الدراسة وذلك

بالاعتماد على مراجع موثوقة و معتمد عليها في مجال التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية.

ومن هذا المنطلق قمنا بصياغة جملة من الأسئلة بالارتكاز على الإشكالية وفرضيات الدراسة.

كما تم إعداد استمارة الاستبيان اخذين بعين الاعتبار بعض أراء الأساتذة من ذوي التخصص

في التدقيق الداخلي ، والملاحظات المقدمة من طرفهم.

وفي الأخير قمنا بالتعديلات الأخيرة على استمارة الاستبيان وهذا بالاعتماد على الآراء والملاحظات و تمت عملية توزيع الاستبيان من خلال:

- ❖ المقابلة الشخصية.
- ❖ التسليم المباشر.

ثانيا : محتوى الاستبيان:

يحتوي الاستبيان على 05 صفحات تتضمن 30 سؤالا مقسم إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: لقد قمنا بتمهيد قصير لاستمارة الاستبيان.

الجزء الثاني : يبين المعلومات العامة أو الشخصية الأفراد المجتمع الجنس، السن ، المؤهل العلمي ، الوظيفة والخبرة بحيث تتضمن 05 أسئلة خاصة بعينة الدراسة والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج.

الجزء الثالث : احتوى هذا الأخير على 30 سؤالا والتي من خلالها تم معالجة إشكالية الدراسة ، كما قسم هذا الأخير إلى 03 محاور:

المحور الأول : تضمن 10 أسئلة تتلخص في مدى تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسة.

المحور الثاني : يحتوي على 10 أسئلة تتلخص في مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

المحور الثالث: تضمن أيضا 10 أسئلة حول اختبار العلاقة بين التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية في المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل نتائج المعلومات العامة.

-مجتمع و عينة الدراسة.

أ. - مجتمع الدراسة :

تم حصر مجتمع الدراسة في العديد من الفئات من مهنيين اكادميين بغية المزج بين الآراء والمفاهيم واستخلاص ما يفيد في كل ما يتعلق بموضوع التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية . وفيما يلي تعريف مجتمع الدراسة.

-عينة من خبراء محاسبيين ومحافظي الحسابات لكونهم المسؤولين عن التدقيق الداخلي بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة عنه.

-عينة من أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق لتدعيم الدراسة.

ب. عينة الدراسة:

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبوق قبل توزيع استمارة الاستبيان ، حيث قمنا بتوزيع 40 استمارة في الفترة الممتدة من 03 إلى 17 فيفري 2015 ولقد تم استرجاع 25 استمارة كما اعتمدنا في تقسيم استمارة الاستبيان على التوزيع المباشر والمقابلة الشخصية وكذلك على التوزيع الالكتروني كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

	التكرارات	النسبة %
الاستمارات الغير المسترجعة	15	37.5
الاستمارات المسترجعة " عينة الدراسة "	25	62.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالب

شكل رقم (06): عدد الاستمارات الموزعة

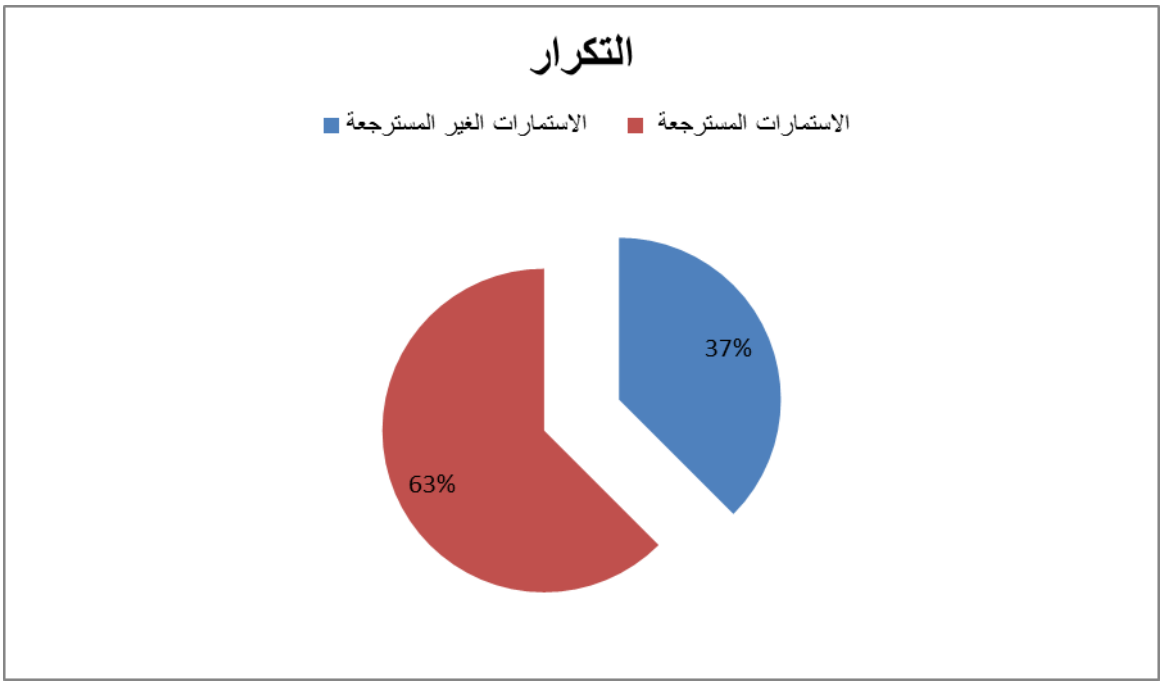

المصدر: مخرجات نتائج الاستبيان

يبين كل من الجدول رقم (02) و الشكل رقم (66) عدد الاستمارات الموزعة على العينة المقصودة ونسبة الاستمارات المسترجعة وغير مسترجعة فبلغت نسبة الاستمارات غير مسترجعة حوالي 37,5%ونسبة الاستمارات المسترجعة% 62,5.

-الادوات المستخدمة في الدراسة.

- **الأدوات الإحصائية:**

تم استخدام "Excel" في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاثة لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان اضافة إلى تحديد اوزانا.

حيث تتدرج من (موافق محايد معارض.) حيث تعطي للإجابة التي تمثل اعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية ثلاث درجات وللإجابة التي تليها درجتين ثم درجة واحدة وهكذا للاتجاهات السلبية كما يوضحها الجدول التالي.

-الجدول رقم (03) : مجالات الاجابة على اسئلة الاستبيان واوزانها.

الدرجة	03	02	01
التصنيف	موافق	محايد	معرض

المصدر: وليد عبد الرحمان – تحليل البيانات- الندوة المالية للشباب الإسلامي

الجدول رقم 03 يوضح تصنيف الاجابات من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الأولى لمعرفة اتجاه الإجابات و يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي ثم تحديد قيم المتوسط المرجح كما يلي:

جدول رقم (04): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	المستوى
من 100 إلى1,66	01
من 1 ,67 إلى2,33	02
من2,34 إلى3,00	03

المصدر: وليد عبد الرحمان – تحليل البيانات- الندوة المالية للشباب الإسلامي

-الجدول رقم 04 الذي يتم من خلاله تحديد اتجاه عينة الدراسة وذلك من خلال قياسها.

❖ **معالجة استمارة الاستبيان:**

بعد عملية الخصر النهائي لعدد الاستمارات الصالحة للدراسة قمنا بتفريغها وعرضها على برنامج 2007" "Excelبغرض معالجة المعطيات والذي يقوم بدوره بترجمة البيانات من شكل جدول إلى رسومات بيانية وذلك من أجل تبسيط و تسهيل عملية التحليل . وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا التحليل الإحصائي الوصفي ولتحقيق الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمنا مجموعة الأساليب الإحصائية وهي كالآتي:

1. حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحور.
2. قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة من متوسطاتها الحسابية .
3. استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة.
4. حساب المتوسط الحسابي المرجح الإجابات العينة.

❖ **التحليل الوصفي خصائص العينة المدروسة:**

بعد القيام بتعريف العينة كل من مجتمع العينة والقيام بحصرها في مجموعة معينة قمنا بعملية التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية:

الجنس، السن، المؤهلات العلمية ، الوظيفة الممارسة وكذلك عدد سنوات الخبرة.

أولا : توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	16	64
أنثى	09	36
المجموع	25	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان .

الشكل رقم (07): **توزيع نسبي لأفراد العينة حسب الجنس.**

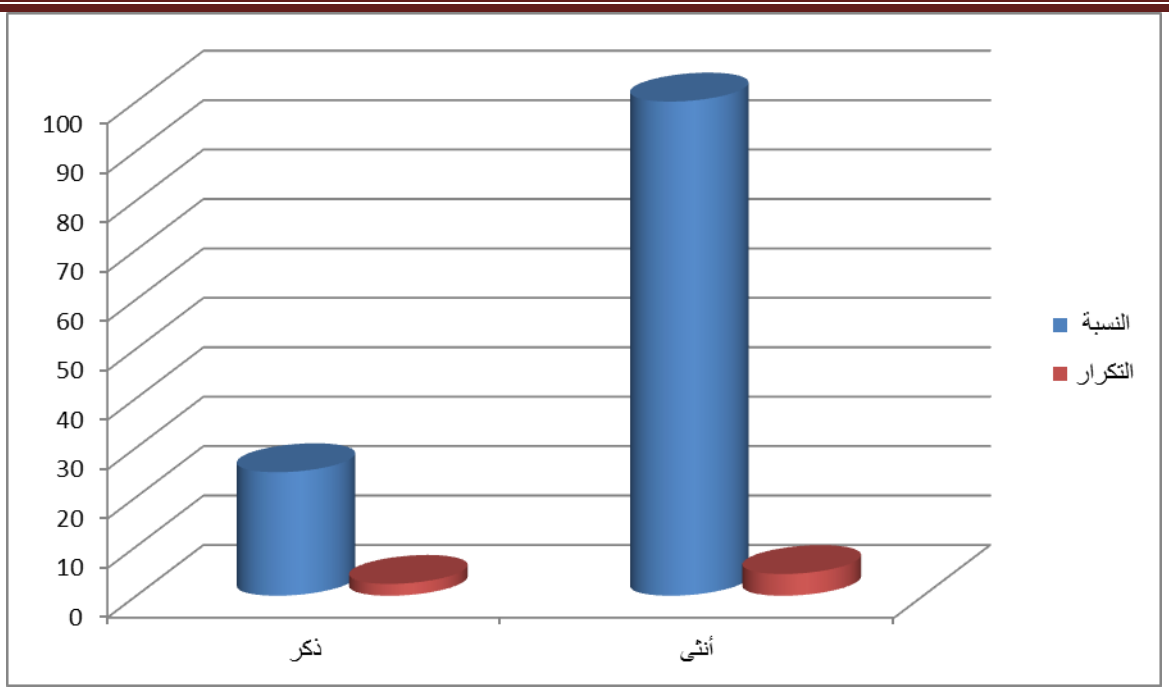

المصدر: من مخرجات برنامج"Excel2007 "

ما يتضح لنا من خلال الشكل رقم(07) الذي يتضمن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس هو نسبة الذكور في عينة الدراسة تتفوق على نسبة الإناث إذ بلغت نسبة الذكور64% و أما نسبة الإناث فقد بلغت 36% وهذا ما يفسر لنا أن التجاوب مع الدراسة كان أحسن فيما يخص الذكور وهذا قد يكون راجع الأسباب اجتماعية.

ثانيا : توزيع أفراد العينة حسب السن :

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب السن .

الجنس	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	06	24
من 30 إلى 40 سنة	06	24
من 40 إلى 50 سنة	09	36
أكثر من 50 سنة	04	16
المجموع	25	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان .

شكل رقم(08): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب السن.

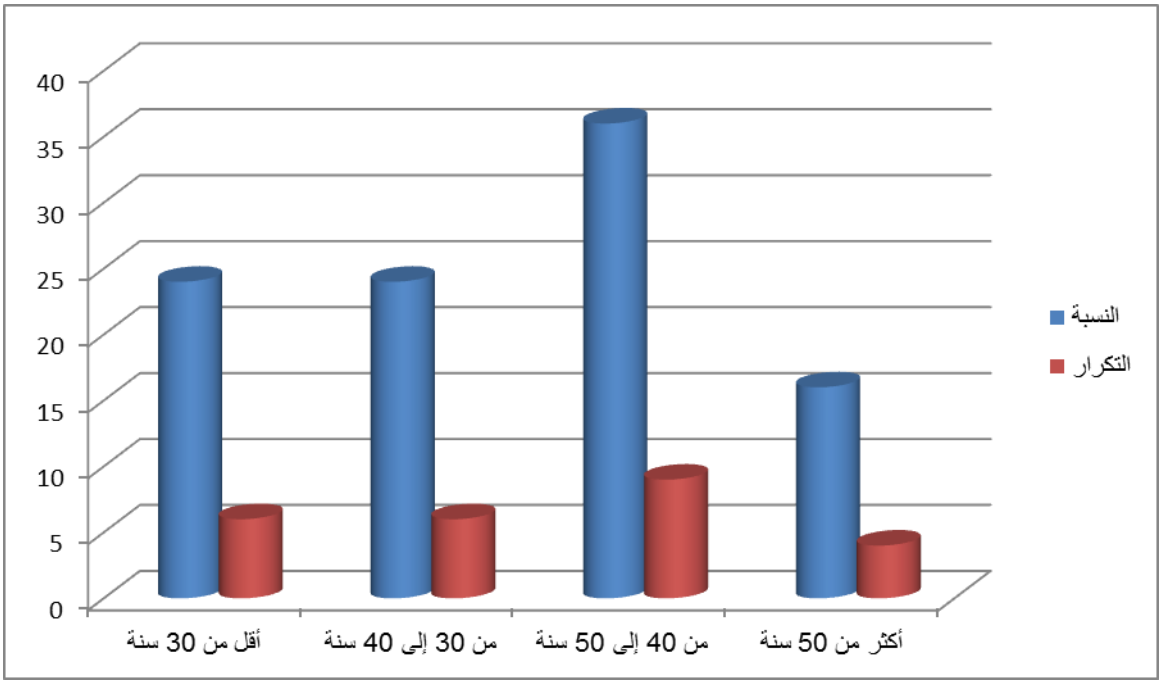

المصدر: **من إعداد الباحث على الاستبيان و برنامج « Excel 2007 » .**

يوضح لنا الشكل 07 توزيع أفراد العينة حسب السن والملاحظ في الأمر أن الفئتين التي يقل عمرها عن 30 سنة و من 30 سنة إلى 40 سنة تتماثل مع بعضها البعض حيث تمثلت هذه الأخيرتين ب 24%.

أما الفئة من 40 سنة إلى 50 سنة فهي الفئة التي تمثل الأغلبية فهم يمثلون 36% و أما الفئة من 50 سنة و ما فوق فهي تعبر عن الأقلية في العينة فهم يمثلون 16% ومن هنا يمكننا القول أن الفئة من 40 سنةإلى50سنةهيالفئةالأكثرتجاوبا .

خاتمة

خاتمة:

على ضوء هذه الدراسة فان المحاسبة المالية تعتبر بمثابة الركيزة الاساسية في أي مؤسسة، ومهما كانت طبيعة نشاطها فهي المرآة التي تعكس لنا واقع اٱلحداث االقتصادية بالمؤسسة كما أن لها دور كبير في تحسين اتخاذ القرارات، وذلك من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية والمتمثلة في القوائم المالية، و ما تحتويه من معلومات محاسبية تساهم وبشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة االقتصادية فمن الاهداف الاساسية للقوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لتخذى القرارات خاصة في ظل التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تسوده المنافسة وحالة عدم التأكد حيث انه كلما توفرت في المعلومات المحاسبية الدقة والتوقيت المناسب كلما زادة درجة تأثيرها على القرار، كما أن هناك تقنيات تساعد في تحسين اتخاذ القرارات كاستخدام التوازنات المالية والنسب المالية والتي تعتبر وسيلة جد فعالة التخاذ القرارات خاصة إذا كانت هذه القرارات أساسية و جد مهمة ولها تأثير كبير على مصير المؤسسة كقرارات الاستثمار والقرارات التمويل

ومما الشك فيه أن نما المحاسبة المالية ليست غاية في حد ذاتها وا هي وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف داخلية وخارجية، وللتأكد من أن المحاسبة المالية تعكس فعال واقع اٱلحداث االقتصادية بالمؤسسة فان هذا يظهر من خالل مخرجاتها ومدى مساهمتها في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة، حيث تعتبر هذه اٱلخيرة جوهر العملية اإلدارية، كما أن القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية هي اللبنة اٱلساسية التخاذ القرارات حيث أنها تساهم وبشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة االقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق ارتأت هذه الدراسات إلى إبراز دور المبادئ المحاسبية في تجنب الخسارة المالية وتسجيدها على الارض الواقع وقد سامحت هذه الدراسة بلخروج بعدة نتائج منها :

- المحاسبة المالية هي بمثابة ذاكرة مرنة تمكن من معرفة الماضي والحاضر و المستقبل.
- المبادئ المحاسبية المحركة الرئيسي لتجنب الخسارة المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

-تعتبر المبادئ المحاسبية همزة وصل بين المعلومات المحاسبية في تجنب اي خسارة مالية

-تُعرف مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا على أنها الإجراءات والمبادئ المُوحدة والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية

-يعمل نظام المعلومات المحاسبية على تجميع البيانات و الاحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها و مع المحيط ثم يقوم بتبويبها و تسجيلها و تحليلها و توثيقها

- ان تصميم المعلومات المحاسبية على الاسس و المبادئ السليمة يجعلها قابلة للتجديد و بالتالي انتاج المعلومات المعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة , اذ نعتبرها مراة حقيقية لها التي تعاكسها

اختبار صحة الفرضيات :

صحة الفرضية الاولى :

نعم تعرف المبادئ المحاسبة المقبولة عموماعلى انها الاجراءات و مبادئ موحدة و ذلك عن طريق تحسين اتساق المعلومات المالية و وضوحها من اجل مقارنتها بسهولة .

صحة الفرضية الثانية :

نعم تتضمن المبادئ المحاسبية في ادراج الاصول في ميزانية العمومية و ذلك بقيمة التي تم شراء فيها و ليس بالقيمة السوقية .

صحة الفرضية الثالثة :

اضمرت الدراسة صحة الفرضية الاولى و ان نتيجة اعمال المشروع تتاثر بتغير المبادئ .

المراجع :

1- كتاب مبادئ المحاسبة المالية : احمد محمد نور ة, طبعة2009 ' الدار الجامعية

2- عمر حنين تطور الفكر المحاسبي دار الجامعات المصرية 1976

3-طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص51.

4حمد نور وأحمد رجب عبدالعال، "المحاسبة الإدارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993

5- أحمد نور وأحمد رجب عبدالعال، "المحاسبة الإدارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993

6-أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، صفحة 6. بتصرّف.

7-أحمد لعماري (2013 - 2014)، أنظمة الإعلام المالي والمحاسبي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، صفحة8. بتصرّف

8-رضوان حلوة حنان، نزار فليح البداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، ألأردن،،

9-كتاب محاسبة الشركات . الدكتور الحدرب 'الاردن رقم الايداع {2009/9/4088}

10-فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر ألغراض ترشيد القرارات ألباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011

11-احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، إلسكندرية، 2003

12-أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، إلسكندرية،2006.

13-فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر ألغراض ترشيد القرارات ألباي للنشر والتوزيع، السودان، 2077.

14-ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة، الدار الجامعية إلسكندرية، 2006-2001،

15-وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعية الجديدة للنشر، إلسكندرية، 2000.

16-حمزة بشير ابو عاصي ,مبادئ المحاسبة الجزء الاول دار الفكر. الاردن طبعة الاولى 1999

17- الفتاوى الهندية (2/ 330)، بدائع الصنائع (6/ 77)، التاج والإكليل (5/ 136)، تهذيب المدونة (3/ 209)، المدونة.(42 /5)

18- الاطروحة التدقيق الداخلي و المعلومات المحاسبية في المؤسسة

19-المعلومات صادرة عن مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم .